الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 070 يونيو 2026 السعر: 100 أوقية

الطاقة في موريتانيا: أسس قوة طاقوية صاعدة

معالي وزير الطاقة والنفط لـ مجلة الشعب

لأول مـــرة، أصبحت موريتانـــيا تجذب استثمارات طاقوية بمليارات الدولارات

في هذا العدد

الطاقة والنفط:

تحول استراتيجي يستجيب للتطلعات الاقتصادية الوطنية

4

معالي وزير الطاقة والنفط لـ «مجلة الشعب»:

محطة انجاغو خطوة عملية نحو تجسيد رؤية فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى تحويل الموارد الوطنية إلى رافعات للنمو

6

لأول مرة، أصبحت موريتانيا تجذب استثمارات طاقوية بمليارات الدولارات

موريتانيا والرهانات الجيوسياسية والشراكات الدولية في مجال الطاقة

26

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد تقي الله الأدهم

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الرباني
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
ازحل ولد سيد احمد

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

سحب:
المطبعة الوطنية

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

افتتاحية

سيادة موريتانيا في مجال الطاقة أصبحت في متناول اليد

يستلهم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة، الرؤية التي وضعها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ويترجم أهداف برنامج «تعهداتي» الذي تعهد فيه فخامته بتعزيز الموارد الوطنية وتطويرها. ومن بين هذه الموارد، على وجه الخصوص، موارد الطاقة والنفط .

وتبرز أهمية الخيارات المتخذة في مجال سياسة الطاقة بشكل واضح، في ضوء التحديات التي تفرضها اليوم التغيرات العميقة الناجمة عن الأزمات الحالية التي تسبب اضطراباً جذرياً في سلاسل التوريد.

وبفضل تنفيذ برنامج «تعهداتي»، شهدت موريتانيا تحولاً كبيراً في جميع القطاعات، ولا سيما قطاع الطاقة، بفضل رؤية طموحة تهدف إلى ضمان الوصول الشامل إلى الكهرباء بحلول عام 2030.

إنها سابقة على المستوى الإقليمي: على الصعيد المؤسسي، تم إحراز تقدم كبير، لا سيما اعتماد قانون الهيدروجين الأخضر، فضلاً عن تعزيز الإطار القانوني الذي ينظم الاستثمار في قطاع الاستخراج.

وقد ساهم هذا التطور في تحسين جاذبية البلاد بشكل كبير لدى المستثمرين الدوليين الباحثين عن مواقع تنافسية في مجال الطاقة النظيفة. كما تستفيد موريتانيا من انضمامها منذ فترة طويلة، إلى «مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية»، وفق نظام تعاقدي قائم على تقاسم الإنتاج، مصمم لتحقيق التوازن بين مصالح الدولة ومصالح المستثمرين.

ومن خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة، تعمل وزارة الطاقة والنفط على توسيع شبكات الكهرباء، وتشجيع الطاقة المتجددة، وتطوير البنى التحتية للإنتاج والنقل، فضلاً عن تعزيز الربط الكهربائي مع الدول المجاورة.

ويتمثل الهدف الأساس، في ضمان الاستقلال في مجال الطاقة من خلال تنويع مصادر الطاقة، والاستفادة المثلى تدريجيًا من الطاقات النظيفة، بما يضمن أمن الطاقة وخفض التكاليف وتقليل الاعتماد على الطاقات الأحفورية، بهدف تسريع الوصول إلى طاقة موثوقة وميسورة التكلفة وشاملة ومستدامة ونظيفة.

ولهذا الغرض، سعت وزارة النفط والطاقة خلال السنوات الأخيرة، إلى إعادة تأهيل وتوسيع البنى التحتية لإنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها بتكاليف تنافسية، والاستفادة من مزايا التكامل الإقليمي المتزايد، كما اعتمدت حلول الطاقة المتجددة، وحفز مشاركة القطاع الخاص لتعبئة موارد إضافية لبناء بنية طاقوية مستدامة توفر خدمات موثوقة وبأسعار معقولة.

وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ العديد من المشاريع وتوجد أخرى قيد التنفيذ، وثالثة في الأفق، كل ذلك لتأمين إمدادات الطاقة للجميع.

وفضلا عن ذلك، تم اتخاذ تدابير لإعادة هيكلة قطاع الطاقة المتجددة بهدف زيادة حصته في إنتاج الكهرباء بالتوازي مع تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، مما يجعل موريتانيا مرشحة لقيادة سوق الصلب الأخضر على الصعيد العالمي، بفضل احتياطاتها الهائلة من خام الحديد التي تقدر بنحو 10 مليارات طن. وتشكل الإمكانات المتاحة في مجال الهيدروجين الأخضر، ميزة لتعزيز مكانة موريتانيا باعتبارها إحدى القوى الرائدة الناشئة في مجال الإنتاج والتصدير في هذا المجال. ومع إعلان أن الطاقة الإجمالية للمشاريع الجارية تتجاوز 100 جيجاوات، فإن البلاد تطمح استراتيجياً إلى تحويل هذه الموارد إلى مصدر مستدام ودائم للنمو الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، ستسهم الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة بشكل متزايد في تعزيز الأمن الطاقي الوطني، والحد من الاعتماد على الطاقة الأحفورية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الطاقة النظيفة، بالتزامن مع خطة زيادة الاستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

لقد أصبحت السيادة في مجال الطاقة في متناول اليد، لا سيما بفضل تحويل الغاز الطبيعي في إطار مشروع GTA، والطاقة المتجددة التي تشهد توسعاً كبيراً، والهيدروجين الأخضر الذي يعد، أكثر من مجرد منتج للتصدير، بل رافعة صناعية في خدمة النمو.

التحريـــر

الطاقة والنفط:

تحول استراتيجي يستجيب للتطلعات الاقتصادية الوطنية

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

إدراكا للدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه قطاع الطاقة والنفط في عملية التنمية الاقتصادية، والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني نحو آفاق أرحب، أولى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني قطاع النفط والطاقة أولوية خاصة في برنامجيه الانتخابيين «تعهداتي» و«طموحي للوطن»، حيث احتلت قضايا الطاقة والنفط مكانة محورية في اهتمامات الحكومة.

فبعد أن كانت موريتانيا من ضمن البلدان المستوردة للطاقة لعقود من الزمن وعانت من محدودية النفاذ إلى الكهرباء والمستوى المرتفع لتكاليف الإنتاج الطاقوي؛ رغم الاكتشافات الغازية الكبرى ومؤشراتها الواعدة؛ فإن تركيز برنامجي رئيس الجمهورية على تطوير البنية التحتية الطاقوية وتحسين الحكامة الاقتصادية وتهيئة الظروف اللازمة لاستغلال الثروات النفطية والغازية بما يخدم التنمية الوطنية وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، أمور من بين أخرى مكنت من التأسيس لتحول اقتصادي عميق في البلاد.

فمنذ انتخاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني سنة 2019 رئيسا للجمهورية، منحت السلطات العمومية أولوية قصوى لقطاع الطاقة والنفط لتنتقل البلاد من وضعية الترقب إلى مرحلة التأسيس للإنجاز الفعلي، حيث استكملت الدولة مختلف الأمور الإجرائية، سواء من حيث الترسانة القانونية والفنية أو المتطلبات

المؤسساتية المتعلقة بالمشاريع الغازية الكبرى، وفي صدارتها مشروع «السلحفاة آحميم الكبير» المشترك مع السنغال، والذي يعتبر من ضمن أكبر مشاريع الغاز الطبيعي المسال في غرب إفريقيا، حيث مكنت سنوات التحضير والاستثمار في المأمورية الأولى ضمن برنامج «تعهداتي» من الاعلان رسميا في مطلع السنة الماضية، 2025، عن انطلاق عملية إنتاج الغاز، لتدخل بذلك موريتانيا؛ لأول مرة في تاريخها؛ نادي الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي، حيث توضح المعطيات، أن المرحلة الأولى من المشروع ستنتج نحو 2.3 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، مع توقعات مستقبلية واعدة نحو إنتاج أكبر من هذه المادة.

وهكذا مهدت سنوات العهدة الأولى الخمس لفخامة رئيس الجمهورية، للانتقال في المجال الطاقوي من الاكتشاف والتهيئة، إلى مرحلة الاستغلال والإنتاج، مما سيمكن البلاد؛ خلال السنوات القادمة؛ من تحويل ثراوتها الطاقوية إلى رافعة اقتصادية تساهم في نهضة البلاد وتنعكس بشكل إيجابي على المواطنين وتعود بالنفع عليهم.

وقد احتلت قضايا الطاقة والنفط مكانة محورية في البرنامجين الانتخابيين لرئيس الجمهورية، انطلاقا من إدراكه للدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد الطاقوية في إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية والمساهمة في إحداث تحول اقتصادي عميق في البلاد.

وقد شكلت المقاربة المعتمدة في برنامج «طموحي للوطن» للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في العهدة الرئاسية الثانية الجارية، في مجال الطاقة والنفط، قفزة نوعية، وعكست طموحا أكثر اتساعا وشمولا من مقاربات برنامج «تعهداتي»، فلم يعد الامر مقتصرا على الخدمات الطاقوية واستغلال الموارد التقليدية، بل تعداه ليستهدف بناء اقتصاد جديد صاعد وواعد، قائم على المزج بين الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، إضافة إلى الرؤية الشاملة والهادفة إلى جذب

الاستثمارات الأجنبية وتعزيز تنافسية الاقتصاد، والسعي لخلق المزيد من فرص العمل، ودمج فئة الشباب في الحياة النشطة.

وسعيا إلى تثمين الموارد الطاقوية وتحويلها إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة، ارتكزت محاور برنامج «طموحي للوطن»، على السعي للاستفادة من الموارد الغازية الوطنية، عبر تعظيم المردودية الاقتصادية لها، وخلق مزيد فرص التشغيل، والعمل على تطوير الصناعات المرتبطة بالغاز، مع العمل على تسريع الانتقال الطاقوي من خلال توسيع مجالات إنتاج الكهرباء عن طريق الاستفادة من المصادر المتجددة، باستغلال الإمكانات الكبيرة والهائلة التي تتوفر عليها البلاد في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إضافة إلى تبني السلطات العمومية، في هذا السياق، إطارا قانونيا وتنظيميا خاصا بالهيدروجين الأخضر باعتباره قطاع المستقبل، كما سعت الدولة، في هذا المجال إلى استقطاب استثمارات دولية كبرى، سعيا منها لتحويل البلاد إلى قطب إقليمي للطاقة النظيفة.

وكان لهذا التطور الاقتصادي، الاستراتيجي في السنوات الأخيرة، أهمية قصوى، لا لكونه يوفر عائدات مالية هامة فحسب، بل لما يوفره أيضا، من فرص لتطوير الصناعات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز مكانة موريتانيا على خارطة الطاقة العالمية.

وقد تعزز دور القطاع في الفترة الأخيرة، باستحداث مشاريع جديدة لإنتاج الكهرباء وتوسعة الشبكات، لمزيد التمكين من النفاذ إلى الطاقة، في إطار رؤية متبصرة تستهدف تعزيز الأمن الكهربائي من جهة، وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة من ناحية أخرى.

كما تم إطلاق مشاريع ومحطات جديدة لرفع القدرة الإنتاجية الوطنية، وتطوير البنية التحتية الكهربائية، وإطلاق مشاريع جديدة لتعزيز إنتاج الكهرباء، وتحسين النفاذ إلى الطاقة في مختلف مناطق البلاد.

ووقعت في هذا الصدد اتفاقيات استراتيجية في مجال الغاز مع السنغال لتنظيم المحتوى المحلي، بما يؤمن مزيد فرص العمل ونقل الخبرات والتكنولوجيا إلى الموريتانيين، عبر تعزيز التكوين والتأهيل المهني في مجالات النفط والغاز والمعادن، من خلال دعم مدرسة المعادن والنفط والغاز لتستجيب لحاجيات سوق العمل الوطني، وتربط برامجها باحتياجات القطاع المختلفة.

وسيرا في هذا التوجه، أطلقت مشاريع طاقوية كبرى شملت الطاقة المتجددة، ومن بينها مشروع أول محطة هجينة كبيرة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وأنظمة التخزين.

معالي وزير الطاقة والنفط لـ «مجلة الشعب»:

محطة انجاغو خطوة عملية نحو تجسيد رؤية فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى تحويل الموارد الوطنية إلى رافعات للنمو

لأول مرة، أصبحت موريتانيا تجذب استثمارات طاقوية بمليارات الدولارات

أوضح معالي وزير الطاقة والنفط السيد محمد ولد خالد أن قطاع الطاقة في موريتانيا يشهد حاليا مرحلة مفصلية تقوم على بناء منظومة طاقوية متكاملة تستند إلى موارد وطنية ضخمة من الغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأضاف معاليه؛ في مقابلة مع «مجلة الشعب»؛ أنه ولأول مرة أصبحت موريتانيا تجذب استثمارات طاقوية بمليارات الدولارات في مجالات الغاز الطبيعي المسال وبناء محطات الكهرباء وخطوط الجهد العالي والهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة.

وفيما يلي نص المقابلة:

مجلة الشعب: يشهد قطاع الطاقة في موريتانيا حركية غير مسبوقة، كيف تصفون المرحلة الحالية التي يمر بها القطاع؟

معالي الوزير: نحن أمام مرحلة مفصلية في تاريخ الطاقة بموريتانيا. خلال العقود الماضية كان التحدي الرئيسي يتمثل في تلبية الطلب المحلي على الكهرباء وتأمين التمويلات اللازمة للبنى التحتية. أما اليوم فقد انتقلنا إلى مرحلة جديدة تقوم على بناء منظومة طاقوية متكاملة تستند إلى موارد وطنية ضخمة من الغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

لدينا رؤية واضحة، تهدف إلى توفير كهرباء وفيرة وتنافسية، وتحقيق نفاذ شامل للكهرباء، وتحويل الطاقة إلى رافعة حقيقية للتنمية الصناعية والتعدينية. ولأول مرة أصبحت موريتانيا تجذب استثمارات طاقوية بمليارات الدولارات في مجالات الغاز الطبيعي المسال وبناء محطات الكهرباء وخطوط الجهد العالي والهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة.

مجلة الشعب: أعلنتم اعتماد نموذج المنتجين المستقلين للكهرباء (IPP) ما الذي سيغيره هذا التوجه في واقع القطاع؟

معالي الوزير: يمثل هذا التحول أحد أهم الإصلاحات التي يشهدها القطاع وسيغير من واقعه خلال السنوات القليلة القادمة. فبدلاً من الاعتماد شبه الكامل على ميزانية الدولة والدين الخارجي، نخطو خطوات واثقة نحو اعتماد شراكات جديدة مع القطاع الخاص الوطني والدولي لتمويل وبناء وتشغيل محطات إنتاج الكهرباء. وقد دشن فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني يوم 25 ديسمبر 2025 هذا التوجه الاستراتيجي بوضعه الحجر الأساس لبناء المحطة الهجينة جنوب نواكشوط بقدرة 220 ميغاوات.

هذا النموذج يسمح بتسريع إنجاز المشاريع، وتخفيف الضغط على المالية العمومية، والاستفادة من الخبرات العالمية وتفادي اللجوء للدين الخارجي. واليوم توجد عدة مشاريع استراتيجية قيد التنفيذ أو التطوير وفق هذا النموذج، وهو ما يؤسس لمرحلة جديدة من الاستثمار الطاقوي في البلاد.

مجلة الشعب: تتجه الأنظار حالياً إلى مشروع محطة الغاز في انجاكو. ما الذي يجعل هذا المشروع مختلفاً عن غيره؟

معالي الوزير: محطة انجاكو ليست مجرد منشأة لإنتاج الكهرباء فقط، بل هي تجسيد عملي لمرحلة جديدة من السيادة الطاقوية الوطنية. فلأول مرة سيتم توظيف الغاز الموريتاني المنتج من حقل السلحفاة آحميم الكبير في إنتاج الكهرباء وتزويد الاقتصاد الوطني بطاقة قوية وغير مكلفة لا تعتمد على المحروقات المستوردة.

وستبلغ قدرة المحطة 230 ميغاوات، ما يجعلها من أكبر منشآت إنتاج الكهرباء في البلاد. والأهم أنها ستوفر طاقة مستقرة ومنخفضة التكلفة، وهو ما سينعكس إيجاباً على تنافسية الاقتصاد الوطني وعلى تطوير الصناعات التحويلية والأنشطة التعدينية.

مجلة الشعب: علمنا أن نهاية الشهر الجاري ستشهد حدثاً مهماً يتعلق بهذا المشروع؟

معالي الوزير: صحيح. نهاية شهر يونيو سيشكل محطة بارزة في مسار المشروع من خلال توقيع اتفاقيات بناء المحطة. هذا الحدث يشكل رسالة ثقة قوية في الاقتصاد الموريتاني وفي الخيارات الاستراتيجية التي تنتهجها الحكومة في مجال الطاقة، خاصة وأن بلادنا عضو في تجمع غرب إفريقيا للطاقة مما يفتح أمامنا فرصاً جديدة لتصدير فائض الكهرباء نحو دول غرب أفريقيا.

وستمثل المحطة خطوة عملية نحو تجسيد رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الرامية إلى تثمين الموارد الوطنية وتحويلها إلى رافعات للنمو الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في تعزيز السيادة الطاقوية.

مجلة الشعب: ما أبرز الإنجازات التي تحققت في مجال النفاذ إلى الكهرباء خلال السنوات الأخيرة؟

معالي الوزير: شهدت المؤشرات تحسناً ملموساً. فقد ارتفعت نسبة الولوج إلى الكهرباء من حوالي 42% سنة 2019 إلى 59% نهاية سنة 2025، كما ارتفع عدد المشتركين في الشبكة بأكثر من 30%

وخلال الفترة نفسها تم ربط مئات القرى بالشبكة أو بمنظومات كهربائية جديدة، وتمت كهربة المناطق الزراعية بمنطقة الضفة.

ومثل البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط محطة مهمة أسهمت في تعزيز وتقوية التيار الكهربائي بالعاصمة ونحن في طور إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج.

كما أطلقنا البرنامج الاستعجالي لتعميم النفاذ إلى الخدمات الضرورية للتنمية المحلية في الداخل والذي هو مبادرة تنموية شاملة أشرف عليها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بهدف إحداث تحول اقتصادي واجتماعي عبر توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في عموم ولايات الوطن وخاصة مكونة الطاقة التي ستمكن من كهربة 410 مدن وقرى، وتعزيز شبكات الكهرباء في 60 بلدة، مع تركيب 24 مولداً كهربائياً جديداً لتقوية الشبكات المحلية.

مجلة الشعب: البعض يرى أن التحول الحقيقي لن يتحقق إلا من خلال تطوير شبكة النقل الكهربائي. أين وصلت المشاريع في هذا المجال؟

معالي الوزير: هذا صحيح. لا يمكن الحديث عن نهضة طاقوية دون شبكة نقل قوية. لهذا استثمرنا بشكل كبير في خطوط الجهد العالي.

اليوم تتوفر البلاد على خطوط استراتيجية تربط نواكشوط بنواذيبو وبالسنغال، كما تم تعزيز الشبكة داخل العاصمة نواكشوط. وخلال الفترة المقبلة سنبدأ تشغيل خط نواكشوط - ازويرات الذي سيشكل ركيزة أساسية لتوفير الطاقة للأقطاب المعدنية في الشمال ودعم التوسع الصناعي هناك. وفي خطوة مهمة ضمن تجسيد رؤية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، نجحنا في تعبئة ما يناهز مليار دولار لبناء خط الأمل الكهربائي الرابط بين نواكشوط والنعمة والذي سينطلق بناؤه قريبا.

مجلة الشعب: بعد بدء تصدير الغاز الطبيعي المسال من حقل «السلحفاة آحميم الكبير»، كيف تقيمون هذه الخطوة الاستراتيجية؟

معالي الوزير: نحن لا ننظر إلى الغاز كمورد للتصدير فقط، بل نعمل على تحويله إلى أداة للتنمية المحلية من خلال تطوير مشاريع إنتاج الكهرباء والصناعات المرتبطة بالطاقة وتكوين وتأهيل الكادر البشري الموريتاني، بما يحقق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد الوطني.

بدء إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال يمثل بلا شك لحظة تاريخية مفصلية وضعت موريتانيا رسمياً ضمن النادي العالمي للدول المنتجة والمصدرة للغاز، وفتحت آفاقاً رحبة للاستثمارات والشراكات الدولية الكبرى، حيث يتجلى التعاون الاستراتيجي والوثيق مع شريكنا الدولي شركة «بي بي» وشركة كوسموس كنموذج ناجح لإدارة المشاريع المعقدة وتأمين سلاسل الإمداد العالمية.

ومن منظور استراتيجي، لا ننظر إلى الغاز كمجرد مورد مالي مخصص للتصدير، بل نعتبره أداة سيادية للدفع بعجلة التنمية المستدامة وتوطين القيمة المضافة؛ حيث نعمل على توجيه هذه الموارد محلياً لتطوير محطات توليد الكهرباء بالغاز ودعم الصناعات التحويلية والمعدنية المرتبطة بها.

مجلة الشعب: إضافة لحقل السلحفاة، تمتلك موريتانيا احتياطيات مهمة من الغاز. كيف تنظرون إلى مستقبل هذا القطاع؟

معالي الوزير: المعطيات الحالية مشجعة للغاية. فحقول السلحفاة آحميم الكبير وبيرالله وبندا وغيرها تضع موريتانيا أمام فرص استثنائية خاصة أننا نخطط لبناء محطة تعمل بغاز حقل بندا بقدرة 300 ميغاوات كما أننا نقيم اتصالات مستمرة مع شركاء دوليين مهتمين بتطوير حقل بير اللّ الغازي.

مجلة الشعب: في المقابل، يراهن العالم على الهيدروجين الأخضر. أين تتموقع موريتانيا في هذا السباق العالمي؟

معالي الوزير: تتبوأ موريتانيا موقعاً ريادياً يؤهلها لتكون من أبرز الوجهات العالمية في إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء، نظراً لامتلاكها مقومات طبيعية استثنائية تجمع بين جودة أنظمة الرياح، وقوة الإشعاع الشمسي، والمساحات الشاسعة القابلة للتطوير، فضلاً عن إطلالتها الأطلسية وقربها الجغرافي من الأسواق الدولية الكبرى.

ولتعظيم هذه الميزة التنافسية وتحويل الموارد إلى مشاريع صناعية واعدة، يشهد قطاع الهيدروجين الأخضر نقلة استراتيجية وتنظيمية تعزز جاذبيته الاستثمارية وتفتح آفاقا واعدة للمستثمرين.

مجلة الشعب: ما الرسالة التي تودون توجيهها للمستثمرين والشركاء الدوليين؟

معالي الوزير: رسالتي واضحة: موريتانيا تجاوزت مرحلة السوق الناشئة لتغدو منصة استثمارية إقليمية ودولية واعدة للاستثمار الطاقوي على المستوى الإقليمي والدولي.

لدينا استقرار سياسي ومؤسساتي، وإصلاحات قانونية جاذبة، وموارد طبيعية استثنائية، وموقع جغرافي مميز ومشاريع ملموسة دخلت مراحل التنفيذ الفعلي.

وهناك مزايا استثمارية يقدمها قطاع الطاقة في موريتانيا بفضل وفرة احتياطيات الغاز الطبيعي وتكاملها مع مقدرات الشمس والرياح.

كما أن لدينا رؤيةً استراتيجية تدعم هذه المؤهلات الطبيعية لربط مشاريع الطاقة بالصناعات التحويلية والتعدينية المحلية وتوطين سلاسل القيمة، بالتوازي مع بيئة تنظيمية متطورة تُبسط الإجراءات وتسهل مهام الشركاء – مثل مدونة الكهرباء ومدونة المحروقات والمدونة الجديدة للهيدروجين الأخضر – مما يرسخ مكانة البلاد كقطب طاقوي وصناعي صاعد وموثوق إقليمياً ودولياً.

موريتانيا والغاز.. قصة صعود جديد في سوق الطاقة الدولي

إعداد: محمد العتيق

تقف موريتانيا على أعتاب تحول استراتيجي قد يعيد رسم مكانتها الاقتصادية والإقليمية؛ فقد دخلت اسواق الطاقة العالمية وفي رصيدها اكتشافات واعدة من الغاز.
ويمنحها موقعها الجغرافي الفريد؛ الممتد على واجهة بحرية واسعة والقريب من الأسواق الأوروبية والإفريقية؛ مزايا تنافسية تجعلها مؤهلة لتكون قطباً مستقبلياً للغاز الطبيعي، ومنصةً إقليمية للطاقة والاستثمارات المرتبطة بها.
وبين رهانات التنمية الاقتصادية وتحديات استثمار الثروة الجديدة، تفتح هذه التحولات آفاقاً غير مسبوقة للبلاد، وتضعها أمام فرصة تاريخية لترجمة إمكاناتها الطبيعية إلى قوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة والعالم.

من الحلم إلى الحقيقة

قبل عقدين من الزمن بدأ حلم موريتانيا في دخول نادي مصدري الطاقة العالمي يتشكل مع الحديث عن مسوح جيولوجية في الحوض الساحلي للبلاد أظهرت اكتشافات غازية معتبرة؛ ومع تكثيف عمليات الاستكشاف أظهرت الدراسات الجيولوجية وجود مكامن ضخمة للغاز الطبيعي في المياه العميقة بالمحيط الأطلسي.

وجاءت اللحظة الفارقة سنة 2015 مع الإعلان عن اكتشاف حقل السلحفاة آحميم الكبير (GTA) المشترك بين موريتانيا والسنغال، وهو أحد أكبر الاكتشافات الغازية في غرب إفريقيا، وقد تم اكتشافه من قبل شركتي كوسموس إنرجي وشيفرون قبل أن تنضم لاحقًا شركة بي بي لتطوير المشروع.

ومع نجاح عمليات الاستكشاف الأولى، توالت الاكتشافات في المياه البحرية الموريتانية، حيث برزت حقول واعدة أخرى مثل حقل «بير الله» الذي يُصنف ضمن أكبر احتياطات الغاز غير المطورة في إفريقيا.

شهدت السنوات اللاحقة سلسلة من الاتفاقيات والشراكات الدولية لتطوير البنية التحتية اللازمة للإنتاج، شملت اتفاقيات تقاسم العائدات بين موريتانيا والسنغال، واتخاذ قرار الاستثمار النهائي للمشروع، وإنشاء المنشآت البحرية ووحدات الإنتاج والتسييل العائمة.

وفي نهاية عام 2024 تم الإعلان عن بدء إنتاج الغاز من آبار حقل السلحفاة آحميم الكبير، إيذانًا بدخول المشروع مرحلته التشغيلية بعد سنوات من الأعمال الفنية والهندسية المعقدة.

وبحلول تاريخ 15 أبريل 2025 تحول الحلم إلى حقيقة، حيث تم تصدير أولى شحنات الغاز الطبيعي المسال من مشروع السلحفاة آحميم الكبير، لتدخل موريتانيا رسميًا نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، وهو إنجاز يُنتظر أن ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الإيرادات، واستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية الطاقوية.

حقول واعدة

لقد أدت عمليات الحفر طيلة العقدين الأخيرين، إلى اكتشاف 12 موقعا للنفط والغاز في الحوض الساحلي لموريتانيا، وتختلف هذه الاكتشافات من حيث الجاذبية للاستثمار والجدوائية الاقتصادية.

ويأتي في مقدمتها حقل آحميم الكبير

المشترك بين موريتانيا والسينغال، والذي بدأ منه الإنتاج الفعلي الموريتاني للغاز؛ ويمتد هذا الحقل على مساحة 33,000 كيلومتر مربع ويحتوي على احتياطيات تقدر بـ 1,400 ترليون متر مكعب من الغاز، وينتج المشروع 2.5 مليون طن سنويًا في المرحلة الأولى، مع خطط لمضاعفة الإنتاج في المراحل اللاحقة، ليصل إلى 10 ملايين طن سنويًا.

وتقدر شركة «بي بي» (BP) أن هذه الاحتياطيات يمكن أن تدعم الإنتاج لمدة تتراوح بين 30 إلى 50 عامًا، مما يساهم في تلبية الطلب العالمي على الغاز في المستقبل القريب.

وقد استخدم في هذا المشروع بنية تحتية بحرية فائقة العمق تتناسب مع ضخامته، موزعة على عدة قطاعات، تشمل نظام استخراج تحت سطح البحر يعمل على عمق 2850 مترًا، على بُعد 120 كيلومترًا من الساحل؛ وسفينة إنتاج وتخزين وتفريغ عائمة (FPSO)؛ ومحطة مركزية (FLNG) -الغاز الطبيعي المسال العائم) تُبرّد الغاز وتُسيّله إلى درجات حرارة منخفضة جدًا (162- درجة مئوية) قبل تحميله على ناقلات الغاز الطبيعي المسال.

يُعدّ هذا المشروع ذا أهمية استراتيجية وهيكلية بالغة لموريتانيا والسنغال، على الصعيدين المحلي والدولي، حيث ينتظر منه تعزيز السيادة وتنويع مزيج الطاقة في كلا البلدين، حيث سيخصّص جزء كبير من الإنتاج (يُقدّر ما بين 20% و25%) للأسواق المحلية، من أجل تشغيل محطات توليد الطاقة المحلية، مما يُقلّل الاعتماد على المنتجات البترولية المستوردة ويؤدي إلى خفض تكاليف الطاقة.

أما الكمية الرئيسية من الغاز الطبيعي المسال (حوالي 2.5 مليون طن سنويًا للمرحلة الأولى) فهي مُخصّصة للسوق الدولية، مما يُوفّر دعمًا ماليًا كبيرًا لتحقيق استقرار الميزان التجاري لكلا البلدين. كما سيُسرّع هذا المشروع عملية التحوّل الطاقي الضرورية لتصنيعهما، ويُساهم في خفض انبعاثات الكربون تدريجيًا والابتعاد عن الوقود الأحفوري الأكثر تلويثًا.

وتُعدّ شركة بريتيش بتروليوم، المشغّلة لمشروع GTA، عملاقًا عالميًا في مجال النفط والغاز، وتتمتع بخبرة واسعة في مجالات عديدة، لا سيما في تركيب المنصات، والإنتاج، وإدارة النفايات، والالتزام بأعلى المعايير والإرشادات البيئية. كما أنها شركة عالمية رائدة تستخدم أحدث التقنيات وأكثرها أمانًا، وهي شركة مساهمة عامة ملتزمة بالاستدامة طويلة الأجل، وبالتالي، تُولي اهتمامًا كبيرًا لحماية البيئة حفاظا على سمعتها.

وقد شملت المراحل التمهيدية لمشروع GTA تقييمًا شاملًا للأثر البيئي، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز فهمنا للبيئة البحرية الموريتانية من خلال جمع وتصنيف وتحليل كمّ هائل من البيانات العلمية التي لم تكن متاحة سابقًا.

وقد استعان التقييم الأولي للأثر البيئي للمرحلة الأولى وحدها بفريق متعدد التخصصات يضم 60 خبيرًا و7 شركات استشارية.

وبعد حقل آحميم الكبير، يأتي حقل «باندا» و«تيفيت»؛ وقد تم توقيع عقد الاستكشاف والإنتاج لهذا الحقل، الذي تقدر احتياطاته بحوالي 1.3 ترليون قدم مكعب من الغاز، في شهر أبريل 2024 مع تجمع شركات مختصة في تطوير مشاريع الطاقة. ويشمل عقد الاستكشاف والإنتاج فترة أولية مدتها 32 شهرًا تنتهي في ديسمبر 2026 من أجل اتخاذ قرار نهائي للاستثمار.

وهناك كذلك حقل بير اللّ الذي تقدر احتياطاته ب 60 تريليون قدم مكعب من الغاز.

أهداف واستراتيجيات

مع بدء تصدير شحنات الغاز من مشروع السلحفاة آحميم الكبير، شرع قطاع النفط والطاقة في رسم سياسات تهدف إلى ضمان مساهمة الغاز المسال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة للبلاد، بما في ذلك تعظيم الاستفادة من عائداته وإدراجها في النسيج الاقتصادي، وتهيئة الظروف التي تجعل القطاع جاذباً للمستثمرين، مع تطوير المحتوى المحلي (موارد بشرية متخصصة، وإشراك الشركات المحلية، وتحقيق فوائد للمجتمعات المحلية القريبة من مناطق الإنتاج).

وتسعى البلاد عن طريق مشاريع استخراج الغاز من حقولها، إلى تحويله إلى طاقة، مع إمكانية استخدامه في الصناعات كالتحويل المعدني، وتأمين إمدادات الكهرباء في البلاد وتحسين ميزان المدفوعات من خلال استبدال الوقود الثقيل والديزل بالغاز المنتج محليا، وإنجاز خط أنابيب بقدرة 140 مليون قدم مكعب في اليوم من أجل نقل غاز حقل السلحفاة آحميم الكبير من نقطة التسليم إلى منطقة انجاكو من أجل تزويد محطة 230 ميغاوات، وكذلك مشروع إنشاء منطقة صناعات بتروكيمياوية في انجاكو، ومشروع إنشاء منطقة مخصصة لخدمات الطاقة في نواكشوط.

الرؤية الوطنية للتحول الطاقوي:

التوفيق بين استغلال الغاز الطبيعي المسال وتطوير الطاقات المتجددة

إعداد/ أحمدو ولد آكّاهْ

تعتمد موريتانيا في سياستها الطاقوية على انتقالٍ طاقوي هجين. فالغاز الطبيعي (وخاصة حقل GTA وحقل باندا) يُستخدم كمصدر طاقة انتقالي لضمان أمن واستقلالية الشبكة الكهربائية، في حين يجري تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع من خلال مشاريع إنشاء محطات كهربائية جديدة. ومع المشاريع الكبرى الجاري تنفيذها، يمكن أن ترتفع حصة الطاقات المتجددة، التي تمثل بالفعل أكثر من 40% من مزيج إنتاج الكهرباء، إلى 60% بحلول عام 2030.

كيف توازن موريتانيا بين استغلال الغاز والتطوير الواسع النطاق للطاقتين: الشمسية، والهوائية، عبر المبادرات الإقليمية مثل مبادرة «الصحراء مصدرا للطاقة»؟

كان فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، قد أعلن سنة 2019: «طموحي هو أن أجعل موريتانيا مركزاً إقليمياً للطاقة منخفضة الكربون». وكانت النتيجة أن اتخذت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة إجراءات لإعادة هيكلة قطاع الطاقات المتجددة، ونجحت في رفع مساهمتها في إنتاج الكهرباء إلى 42%. وهذا الإنجاز يجعل من موريتانيا أحد رواد الانتقال الطاقوي في غرب إفريقيا، إذ يستند إلى التوسع الكبير في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ومع المشاريع الكبرى الجارية، يمكن أن ترتفع مساهمة الطاقات المتجددة، التي تمثل حالياً أكثر من 40% من مزيج الكهرباء، إلى 60% بحلول سنة 2030.

وفي 25 ديسمبر 2025، وضع رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، جنوب مدينة نواكشوط، حجر الأساس لأول محطة هجينة في البلاد بقدرة 220 ميغاواط، وذلك ضمن فعاليات الاحتفال بالذكرى الخامسة والستين للاستقلال الوطني.

ويمثل هذا المشروع الهيكلي، الذي تبلغ قيمته 300 مليون دولار أمريكي، والمُنجز في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، منعطفاً مهماً في استراتيجية التحول الطاقوي للبلاد.

وستعمل هذه المحطة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح حصراً، أي بالطاقات المتجددة فقط، وهي تشكل خطوة مهمة في تجسيد الرؤية الطموحة الرامية إلى تحقيق السيادة الطاقوية الوطنية وتحديث أنظمة إنتاج وتوزيع الكهرباء، استجابةً لحاجات المواطنين ودعماً لمسار التنمية والازدهار.

وسيتم تطوير المحطة وإدارتها وفق نموذج المنتج المستقل للكهرباء(IPP)، من خلال منتجين مستقلين للطاقة.

وسيُموَّل المشروع بالكامل من طرف القطاع الخاص الوطني والدولي، مما يعني أن الدولة لن تضطر إلى التعاقد على ديون خارجية أو تعبئة فرق فنية لإنجاز أعمال البناء، إذ ستتولى الشركات الخاصة هذه المهمة. وبعد دخول المحطة حيز التشغيل، ستبيع الكهرباء للشركة الموريتانية للكهرباء (SOMELEC) ليتم ضخها مباشرة في الشبكة الوطنية. وبذلك تشتري الدولة الكهرباء المنتجة من الشركات الخاصة بأسعار مخفضة ثم تقوم بتوزيعها وتسويقها عبر الشبكة الوطنية.

وتتولى قيادة التحالف المكلف بتطوير وإدارة المحطة الهجينة ذات القدرة البالغة 220 ميغاواط شركة Iwa Green Energy، وهي شركة موريتانية تمتلك تجربة مماثلة في النيجر، حيث تدير حالياً محطة كهربائية وفق النموذج نفسه.

وتتوزع القدرة الإنتاجية للمشروع على:

• 160 ميغاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية.

• 60 ميغاوات من طاقة الرياح.

أما سعة التخزين بالبطاريات فتبلغ 370 ميغاواط/ساعة، وهو ابتكار تقني مهم يضمن استمرارية واستقرار التزويد بالكهرباء حتى في غياب الشمس أو الرياح.

وسيساهم المشروع في تعزيز الأمن الطاقوي للبلاد من خلال زيادة القدرات الوطنية للإنتاج والحد من الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

ومن بين الفوائد الاستراتيجية الأخرى المتوقعة:

• تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري.

• خفض واردات المحروقات المكلفة بشكل كبير.

• تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بصورة ملحوظة.

وقد أطلقت مجموعة البنك الإفريقي للتنمية سنة 2019 مبادرة «الصحراء مصدرا للطاقة (Desert to Power)»، التي تهدف إلى استغلال الإمكانات الشمسية الهائلة في أحد عشر بلدا بمنطقة الساحل، وهي: بوركينا فاسو، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، والسودان، وتشاد. وتهدف المبادرة إلى إنتاج 10 غيغاوات من الطاقة الشمسية لصالح نحو 250 مليون شخص لا تتوفر لهم خدمات الكهرباء.

موقع استراتيجي يؤهل موريتانيا لقيادة قطاع الطاقات المتجددة

بفضل موقعها الجغرافي الفريد، تتمتع موريتانيا بإمكانات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، وهو ما يجعلها في موقع مناسب لتصبح مركزاً إقليمياً لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة.

1 – موارد شمسية وفيرة:

تتمتع موريتانيا بأحد أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، إذ تبلغ القدرة المحتملة لإنتاج الطاقة الشمسية نحو 2300 كيلووات/ساعة لكل متر مربع سنوياً.

وتوفر هذه الموارد فرصة لإنتاج الكهرباء الشمسية على نطاق واسع، بما يساهم في خفض التكاليف وتعزيز الأمن الطاقوي.

2 – إمكانات كبيرة لطاقة الرياح:

تتراوح سرعة الرياح في العديد من المناطق بين 9 و12 متراً في الثانية، ما يجعل البلاد مؤهلة لإنشاء مزارع رياح ضخمة.

وتتيح طاقة الرياح إنتاج كهرباء نظيفة بتكاليف تنافسية، مع تعزيز الاستدامة البيئية.

3 – القرب من الأسواق الأوروبية:

يمنح الموقع الجغرافي لموريتانيا ميزة تنافسية مهمة، إذ يمكنها من تصدير الطاقة النظيفة إلى أوروبا التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري.

كما تعمل البلاد على توفير مشاريع لتصدير الكهرباء والهيدروجين الأخضر إلى الأسواق الأوروبية، مما يعزز الإيرادات ويجذب الاستثمارات الأجنبية.

4 – مساحات شاسعة للمشاريع الطاقوية

تمتلك موريتانيا مساحات واسعة غير مستغلة يمكن تخصيصها لمشاريع الطاقة الكبرى، وهو ما يسهل التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة مستقبلاً.

الغاز والتصنيع:

آفاق جديـــدة للتحـــول في المجـــال المعدني وخلق الثـــروة

إعداد: فاطمة السالمه محمد المصطفى

شهد قطاع الطاقة في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجال التعدين، حيث نجحت البلاد في ترسيخ موقعها كإحدى الوجهات الواعدة عالمياً بفضل ما تتوفر عليه من إمكانات.

وفي السياق نفسه عملت وزارة الطاقة والنفط على استقطاب كبرى الشركات الدولية المهتمة بالاستثمار في مجال التعدين، من خلال توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات لتطوير مشاريع ضخمة، فضلا عن إطلاق الدراسات الفنية والتنظيمية ووضع الأطر القانونية والمؤسساتية اللازمة لمواكبة التحول الطاقوي..

ورغم تلك الفرص المتاحة إلا أن الأمر يفرض تحديات؛ تتطلب تطوير البنى التحتية، وإدماج الشركات المحلية، وخلق القيمة المضافة، ومراعاة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة.

ومن هذا المنطلق يحق لنا أن نتساءل: ماذا نفعل بالاكتشافات الكبرى للغاز البحري؟ وكيف نستفيد منها اقتصاديًا؟ وهل يمكننا أن نحول هذه الإمكانات إلى قيمة مضافة ملموسة؟ وبأية طريقة يمكننا أن ندمج الشركات المحلية؟ كيف نضمن التوزيع العادل للثروات؟

أسئلة من بين أخرى يطرحها الجميع، وقد اخذتها الحكومة بعين الاعتبار في استراتيجياتها لتنمية القطاعات الاستخراجية.

تمتلك البلاد احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، حيث يحتوي حقل بير اللّ على 60 تريليون قدم مكعب من الغاز، بينما يحتوي حقل السلحفاة آحميم الكبير (GTA) على 15 تريليون قدم مكعب، وحقل باندا على 2.2 تريليون قدم مكعب، إضافة لحقل تيفيت المجاور.

الغاز والنفط

تهدف سياسة القطاع إلى ضمان مساهمة النفط والغاز المسال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة للبلاد، بما في ذلك تعظيم الاستفادة من عائدات النفط والغاز وإدراجهما في النسيج الاقتصادي، وتهيئة الظروف التي تجعل القطاع جاذبا للمستثمرين، مع تطوير المحتوى المحلي وإشراك الشركات المحلية، وتحقيق فوائد للمجتمعات المحلية القريبة من مناطق الإنتاج.

فعلى مستوى الاستكشاف والترويج (الترقية) فرض التحول الطاقوي العالمي الرامي لتحقيق الحياد الكربوني تراجعا في أنشطة التنقيب الأحفوري، ما دفع قطاع الطاقة الوطني إلى تكييف استراتيجياته وتحيين ترسانته القانونية؛ حيث شملت الإصلاحات إدخال حوافز تشجيعية في مدونة المحروقات الخام للمناطق الصعبة، وتطوير مدونات الكهرباء والهيدروجين الأخضر.

وقد أسهم هذا الإطار التحفيزي المتكامل في إحياء حركية الاستكشاف وجلب اهتمام الشركات العالمية؛ حيث استثمرت موريتانيا هذا الزخم بتوقيع عقد سنة 2024 لإعادة معالجة وتسويق البيانات الجيولوجية والزلزالية، وتجري الوزارة

حالياً مراجعة دقيقة لعدة عروض اهتمام دولية بالمقاطع النفطية في حوضي تاودني والساحلي، تمهيداً لإبرام اتفاقيات استكشاف وإنتاج جديدة تضمن الاستغلال الأمثل للمقدرات الوطنية.

كما يُجري القطاع مفاوضات جدية مع شركات عالمية لتوقيع عقود استكشاف إنتاج جديدة.

موريتانيا عضو في نادي الدول المصدرة للغاز

بتاريخ 15 أبريل 2025؛ وبعد ما يقارب عقدا من اكتشاف حقل الغاز المشترك بين موريتانيا والسنغال؛ بدأ مشروع السلحفاة آحميم الكبير(GTA) الإنتاج الفعلي للغاز، وقد نجحت بلادنا في إتمام تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال (LNG).

ويستمر التصدير وفق وتيرة حثيثة بفضل حسن أداء المكمن وأداء وحدات الانتاج.

وبفضل هذا المشروع دخلت بلادنا نادي الدول المصدرة للغاز، وما يزال القطاع الوصي يؤدي أدوارا رائدة في تسيير وتوجيه المشروع الذي يمتد لعدة عقود من الإنتاج.

وتقود هذا المشروع الطموح شركتا bp البريطانية وKosmos Energy الأمريكية، ويُتوقع أن يصبح أحد أكثر مشاريع الغاز تأثيرًا في إفريقيا.

ويمتد الحقل على مساحة 33,000 كيلومتر مربع ويحتوي على احتياطيات تقدر بـ 1,400 مليار متر مكعب من الغاز..

وينتج المشروع 2.5 مليون طن سنويًا في المرحلة الأولى، مع خطط لمضاعفة الإنتاج في المراحل اللاحقة، ليصل إلى 10 ملايين طن سنويًا.

وتقدر bp أن هذه الاحتياطيات يمكن أن تدعم الإنتاج لمدة تتراوح بين 30 إلى 50 عامًا، وهو ما سيساهم في تلبية الطلب العالمي على الغاز في المستقبل القريب.

وقد أدت عمليات الحفر إلى اكتشاف 12 موقعاً للنفط والغاز في الوقت الذي تؤكد المعطيات الجيولوجية أن الحوض الساحلي لموريتانيا حديث نسبيا.

زيادة الإنتاج المحلي للغاز

ومن أجل تسريع المراحل المستقبلية من المشروع وزيادة الاستخدام المحلي للغاز وتوجيهه للقطاعات الصناعية المختلفة؛ كالكهرباء والصناعات التحويلية المعدنية، فإن القطاع يدرس حاليا مع بقية الشركاء إمكانية استخدام القدرات الإضافية لمنصة الإنتاج والتخزين والتفريغ FPSO من أجل انتاج كميات إضافية من الغاز الطبيعي 300 mmscfd وتوجيهها الى الأسواق المحلية في موريتانيا والسينغال.

الغاز والصناعات المعدنية

وبخصوص «باندا» و«تيفيت» فقد تم توقيع عقد استكشافهما واستغلال حقليهما، ويُقدر احتياطهما بحوالي 1.3 ترليون قدم مكعب من الغاز في شهر أبريل 2024 مع تجمع شركات مختصة في تطوير مشاريع الطاقة. ويشمل عقد الاستكشاف والإنتاج فترة أولية مدتها 32 شهرًا؛ تنتهي في دجمبر 2026؛ من أجل اتخاذ قرار نهائي للاستثمار.

ويهدف المشروع إلى استخراج الغاز وتحويله إلى طاقة، مع إمكانية استخدامه في الصناعات كالتحويل المعدني؛ إضافة إلى توفير الغاز بأسعار تنافسية لمحطة الطاقة الحالية المزدوجة بقدرة 180 ميجاوات، مع إنشاء محطة طاقة جديدة تعمل بالدورة المركبة بقدرة 300 ميجاوات، باستخدام نموذج مُنتج الطاقة المستقل (IPP)، بالإضافة إلى تأمين إمدادات الكهرباء في البلاد وتحسين ميزان المدفوعات من خلال استبدال الوقود الثقيل والديزل بالغاز المنتج محليا .

وخلال عام 2025؛ وفى الإطار نفسه؛ أنجز المشروع عدة مهام رئيسية، منها:

- تحديث دراسات التصميم الهندسي (FEED) لمنشآت وآبار التطوير.
- وضع خطة تنفيذ المشروع،
- تحديث خطة تطوير الحقل.

وتم تحديد استراتيجية التعاقد، وإجراء دراسة لسوق الغاز والطاقة، وتم وضع خطة لتأمين الدفع.

كما واصلت الوزارة تنفيذ خارطة الطريق المرتبطة بتفعيل المخطط التوجيهي للبترول والغاز الذي يهدف إلى تثمين الموارد الغازية عن طريق:

- مشروع انجاز خط الأنابيب بقدرة 140 مليون قدم مكعب في اليوم الذي سينقل غاز GTA من نقطة التسليم الى منطقة انجاكو.
- مشروع إنشاء منطقة صناعات بتروكيمياوية في انجاكو.
- مشروع إنشاء منطقة مخصصة لخدمات الطاقة في نواكشوط.

وبخصوص الحقول المستكشفة وخصوصا حقل بيراللّ فتتواصل الوزارة حاليا مع عدة شركات عالمية ذات قدرات فنية ومالية كبيرة من أجل إيجاد مخطط تنموي بجدوائية اقتصادية لكل

الأطراف مع الإشارة إلى ضرورة إجراء بعض الدراسات الدقيقة من أجل إزالة كل العراقيل الفنية المرتبطة بتنمية هذا النوع من الحقول.

التموين بمواد المحروقات السائلة والغازية

تواصل الحكومة دعم المحروقات، فبتاريخ 22 مايو 2026 دعمت أسعار المحروقات عموما بما فيها الغاز المنزلي.

وتعتمد الحكومة سياسة تموين تقوم على الرفع من الطاقات التخزينية، ويتضح حاليا (حتى في الأزمة العالمية) أن الإمدادات والتموين ببلادنا في وضعية جيدة بالرغم من استمرار الأسباب التي أدت لتفاقم الأزمة، إضافة إلى أن القطاع يتوفر حاليا على مخزون كاف من المواد الخمس الحساسة، إلى جانب توخيه أقصى درجات الحيطة والصرامة في تسيير هذه المواد الحيوية، في ظل الظروف الحالية.

كما يعكف قطاع الطاقة حاليا على تنفيذ حلول جذرية ضمن برنامج غير مسبوق من شأنه مضاعفة طاقاتنا التخزينية والرفع من استقلالية بلادنا تجاه اضطرابات عمليات الإمداد الدولية.

وتجسيدا لهذه الرؤية، أنجز توسعة بنواكشوط تصل طاقتها 23 ألف متر مكعب، وهناك توسعة أخرى بطاقة 100 ألف متر مكعب ستنتهي مع نهاية السنة الجارية.

وهكذا سترفع الطاقة التخزينية على مستوى نواكشوط من 60 ألفا حاليا إلى 183 ألفا، أي بزيادة 200%.

وعلى مستوى نواذيبو انطلقت ورشات العمل والبناء لزيادة طاقات التخزين، حيث ستضاف 16 ألف متر مكعب قبل نهاية يونيو الحالي، و5 آلاف متر مكعب في سبتمبر القادم، و60 ألف متر مكعب مبرمجة في يونيو 2027 و15.5 ألف متر مكعب في دجمبر 2027.

ومع نهاية تنفيذ هذا البرنامج الطموح، سترتفع طاقات التخزين بنواذيبو من 182500 متر مكعب حاليا إلى 279000 متر مكعب، أي بزيادة نسبة 53%.

كما تم إنجاز دراسة تدقيق لاستثمارات شركات توزيع غاز البوتان وتسعيره.

الغاز والتصنيع في موريتانيا

بفضل احتياطاتها الضخمة من الغاز الطبيعي، التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء وتغذية الصناعات التحويلية الثقيلة وتقليل الاعتماد على الوقود المستورد، تشهد موريتانيا نهضة طاقوية وصناعية، حيث يمثل استغلال هذه الموارد محفزاً رئيسياً لدعم قطاع التصنيع المحلي، وجذب الاستثمارات، وخفض تكاليف الإنتاج.

حقول الغاز الموريتاني

تستند الطفرة الغازية في موريتانيا إلى عدة حقول كبرى تشمل:

- حقل السلحفاة الكبرى أحميم، ويقع على الحدود البحرية بين موريتانيا والسنغال، وبدأ إنتاجه الفعلي بتصدير الغاز الطبيعي المسال.
- حقل بئر الله: ويقع في الحوض الساحلي الموريتاني باحتياطيات ضخمة تريليون قدم مكعب، وهو مخصص لدعم السوق المحلية وتصدير الغاز المسال.
- حقل باندا: تتجاوز استثماراته مليار دولار، ويهدف بشكل أساسي إلى تزويد المصانع المحلية بالطاقة النظيفة وتوليد الكهرباء.

الغاز والصناعة

يلعب الغاز دورا محوريا في قطاع التصنيع، ما جعل السلطات العمومية تسعى لربط موارد الغاز بالصناعات المحلية لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني عبر عدة مسارات:

- صناعة الحديد والصلب؛ من خلال توفير إمدادات مستقرة وميسورة التكلفة من الغاز تمكن موريتانيا من الانتقال من مجرد استخراج وتصدير الحديد الخام إلى تصنيعه محليا.
- خفض تكلفة توليد الكهرباء التي تعتمد عليها المصانع، مما يزيد من تنافسية المنتجات الموريتانية في الأسواق الإقليمية والدولية.
- التحول الصناعي للطاقة.
- استخدام تقنيات الغاز الطبيعي المسال، والتوجه نحو إنتاج الهيدروجين الأزرق لدعم الصناعات الثقيلة وتقليل البصمة الكربونية.

الشراكات والتنمية الاقتصادية

وقعت موريتانيا عدة اتفاقيات إقليمية ودولية (مثل الشراكات مع الجزائر والسنغال) لتطوير البنية التحتية، وإنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري والصناعي، وتبادل الخبرات في مجالات الطاقة.

كما تهدف الخطط الحكومية إلى ضخ

عائدات الغاز في صندوق المحروقات لدعم الاستقرار الاقتصادي وتمويل مشاريع التنمية المستدامة.

الغاز والصناعة والتصنيع

أحدث استخراج الغاز الطبيعي في موريتانيا، نقلة نوعية عبر توفير طاقة رخيصة ومستدامة.

وخفض هذا التحول تكاليف الإنتاج بشكل جذري، مما يمهد الطريق لتطوير صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة (مثل البتروكيماويات، والأسمدة، ومعادن التعدين) بالإضافة إلى جذب استثمارات التصنيع والتصدير.

وتتجلى أبرز تأثيرات الغاز على قطاع الصناعة والتصنيع في موريتانيا، في أمور منها خفض تكاليف الطاقة، حيث يتيح الغاز تشغيل محطات توليد طاقة نظيفة وموثوقة، مما يقلل من تكاليف تشغيل المصانع والشركات، مع تأسيس صناعات ثقيلة وجديدة توفر لموريتانيا فرصا واعدة لبناء صناعات تعتمد على الغاز الطبيعي المسال، مثل إنتاج الأمونيا والميثانول، فضلاً عن تطوير قطاع البتروكيماويات وتوسيع عمليات تصنيع وتكرير الخامات المعدنية المحلية كالحديد.

كما أدى التوسع في مشروعات الطاقة، إلى تطوير مرافئ بحرية ومحطات معالجة، مما يسهل عمليات الاستيراد والتصدير، ويخلق بيئة مواتية لنمو المناطق الصناعية.

كما عزز دخول موريتانيا خريطة مصدري الغاز المسال من جاذبيتها الاقتصادية، ودفع الشركات الدولية للاستثمار في البلاد بدلاً من الاكتفاء بتصدير المواد الخام.

الإطار القانوني والتنظيمي للصناعات الاستخراجية

تتمتع موريتانيا بإمكانات كبيرة من الموارد المعدنية بما فيها الغاز والنفط، ويتم استخراج خام الحديد منذ أوائل الستينيات، كما شهد النفط استغلالاً بحرياً لمدة عشر سنوات تقريباً (2006–2017)..كما تم إطلاق مشروع GTA الكبير لتطوير قطاع الغاز بشكل فعلي. وهناك مشاريع كبرى قيد التطوير في هذا المجال، مثل مشروع «العوج»، وهو مشروع مشترك بين شركة SNIM وشركة «جلينكور»(Glencore) السويسرية، والذي يتناول موارد تقدر بـ 4 مليارات طن، منها حوالي 1 مليار طن تم إثباتها بالفعل، ومشروع «تيكامول» وهو مشروع مشترك بين شركة «سابك» (Sabic) السعودية وشركة SNIM، وهناك أيضًا مشروع «فديريك» التابع لشركة SNIM قيد التنفيذ، والذي يهدف إلى إنتاج 3 ملايين طن إضافية من خام الحديد الغني، إضافة إلى مشروع «تازاديت» تحت الأرض التابع لشركة SNIM:

- أكثر من 25 مليون أونصة من الذهب؛
- النحاس: حوالي 28 مليون طن؛
- الفوسفات: أكثر من 140 مليون طن؛
- اليورانيوم: أكثر من 60 مليون رطل؛
- الكوارتز: أكثر من 11 مليون طن؛
- الجبس: أكثر من 2 مليار طن؛
- الرمل الأسود: 500 مليون طن.

وستكتسب هذه المشاريع بعدًا جديدًا مع التحول الطاقي الذي أطلقه بلدنا، ومن المتوقع أن يؤدي استخدام مواردنا من الغاز والهيدروجين الأخضر، إلى خفض تكاليف إنتاج المعادن وتحقيق التحول الصناعي للمواد المعدنية، وهو ما سيضيف قيمة مضافة هائلة للاقتصاد الوطني.

وتتمتع بلادنا بعضوية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) منذ عام 2005، وهو التاريخ الذي أنشأت فيه بلادنا لجنة وطنية تتألف من ممثلين عن الحكومة وقطاع الصناعات الاستخراجية والمجتمع المدني. وتتمثل مهمة اللجنة في ضمان تنفيذ مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا، بهدف التأكد من أن الاستثمارات في الصناعة الاستخراجية تسهم في نهاية المطاف في الحد من الفقر وتنمية البلاد.

واعتمدت موريتانيا نصوصاً تشريعية لتنظيم أنشطة الاستخراج (قانون التعدين في إبريل 2008 وقانون الهيدروكربونات الخام في يوليو 2010)، بالإضافة إلى لوائح تنفيذية لتطبيق القانونين. كما شهدت الإدارة البيئية للموارد الطبيعية، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية، إصدار عدد من القوانين الشاملة (القانون الإطاري للبيئة الصادر في يوليو 2000، وقانون تلوث الهواء الصادر في ديسمبر 2018...)، ومراسيم تنفيذية، لا سيما تلك المتعلقة بالتقييم البيئي (EIE). كما توجد نصوص قطاعية تتضمن أحكامًا بيئية.

وفي عام 2019، اعتمدت مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) متطلبات جديدة في مجالات الشفافية، واللوائح البيئية، والمساواة بين الجنسين، وهي متطلبات إلزامية لجميع العقود الموقعة في الدول الأعضاء.

وبعد 1 يناير 2021، بدأت مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) في فحص مدفوعات الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية، مشجعةً على تبادل المعلومات بشأن الرصد البيئي، ومطالبةً بمراعاة النوع عند التوظيف، فضلاً عن تبادل البيانات المتعلقة بالتوظيف حسب النوع وحسب الشركة.

وفيما يتعلق بقطاع التعدين، تجدر الإشارة إلى أن قانون التعدين الصادر في إبريل 2008 يشكل الإطار القانوني للتدخل في مجال التعدين.

وينص هذا القانون على أنواع مختلفة من التراخيص التعدينية: ترخيص التنقيب، ورخصة البحث، ورخصة الاستغلال، وترخيص التعدين الحرفي. وتحدد الشروط اللازمة للحصول عليها، والحقوق الممنوحة، وخصائص كل نوع من أنواع التراخيص التعدينية ومحاجر الحجارة. وفي موريتانيا، يبسط قانون التعدين إجراءات منح التراخيص ويضمن استقرار النظام الضريبي والحقوق المكتسبة طوال مدة اتفاقية التعدين.

وينص القانون على توقيع اتفاقية تعدين (اتفاقية التعدين النموذجية: قانون عام 2012) قبل إصدار ترخيص الاستكشاف. وتغطي هذه الاتفاقية مرحلتي الاستكشاف والإنتاج، وتسمح

بتعزيز الطابع التعاقدي للعلاقات بين الدولة والمستثمر. ويهدف اتفاق التعدين إلى تحديد الشروط العامة والقانونية والضريبية والاقتصادية والإدارية والجمركية والاجتماعية التي ستقوم الشركة في ظلها بأعمال الاستكشاف أو الاستغلال داخل النطاق المحدد في رخصة الاستكشاف أو الاستغلال.

ويتم توضيح هذا القانون من خلال عدد من النصوص التنظيمية:

- المرسوم رقم 2008-158 المؤرخ 4 نوفمبر 2008، الذي يحدد الضرائب والرسوم التعدينية؛
- المرسوم رقم 2009-051 المؤرخ 4 فبراير 2009، الذي يعدل ويكمل المرسوم رقم 2008-159، المتعلق بتراخيص التعدين والمحاجر؛
- المرسوم رقم 2009-176 المؤرخ 17 مايو 2009 الذي يعدل ويكمل المرسوم رقم 2008-158 المؤرخ 4 نوفمبر 2008، الذي يحدد الضرائب والرسوم التعدينية؛
- المرسوم رقم 2009-131 المؤرخ 20 إبريل 2009، المتعلق بشرطة المناجم؛
- المرسوم رقم 2010-140 المؤرخ 14 يونيو 2010، الذي ينظم جمع الخردة وتخزينها ونقلها وشراءها وبيعها وتصديرها في موريتانيا؛
- المرسوم رقم 2017-134 المؤرخ 20 نوفمبر 2017 المتعلق بالتعدين الصغير؛
- القرار رقم 2474 المؤرخ 2 نوفمبر 2010 الذي يحدد شروط تطبيق المرسوم رقم 2010-140 المؤرخ 14 يونيو 2010 الذي ينظم جمع الخردة وتخزينها ونقلها وشراءها وبيعها وتصديرها في موريتانيا.
- المرسوم المشترك رقم 0002 المؤرخ 2 يناير 2018 المتعلق بتنظيم المهن المرتبطة بنشاط التعدين الحرفي للذهب.

وهناك اتفاقيات تعدينية خاصة صدرت بموجب نصوص تشريعية ولها قوة القانون:

- اتفاقية تعدينية خاصة موقعة بين موريتانيا وشركةSNIM؛

- اتفاقية التعدين الخاصة بالتأسيس الموقعة بين موريتانيا وشركة MC.

أما فيما يتعلق بقطاع الذهب، فإن القانون رقم 2022-026 المؤرخ 12 ديسمبر 2022، ينظم نشاط التعدين الحرفي وشبه الصناعي للذهب ويحدد الوضع القانوني للوكالة الوطنية «MAADEN موريتانيا».

يشمل مجال الهيدروكربونات في موريتانيا قطاعين: القطاع الأولي، الذي يشمل جميع الأنشطة البرية والبحرية المتعلقة باستكشاف وتطوير واستغلال النفط الخام والغاز الطبيعي، والقطاع النهائي الذي يضم أنشطة الاستيراد والتصدير والنقل والتسويق والتوزيع والتخزين والتكرير والتعبئة وإعادة تصدير المنتجات النفطية المكررة السائلة والغازية.

ويحدد قانون الهيدروكربونات الخام الصادر في يوليو 2010، بصيغته المعدلة، النظام القانوني والضريبي لأنشطة البحث والاستغلال والنقل عبر الأنابيب وتخزين الهيدروكربونات، فضلاً عن المنشآت والمرافق التي تتيح ممارسة هذه الأنشطة. كما يحدد القانون الإطار المؤسسي الذي يسمح بممارسة الأنشطة المذكورة أعلاه وتنظيمها ومراقبتها، بالإضافة إلى حقوق وواجبات الأشخاص الذين يمارسون نشاطًا واحدًا أو أكثر من الأنشطة المذكورة.

في المقام الأول، يحدد القانون مبدأ ملكية الدولة للمكامن أو التراكمات الطبيعية للهيدروكربونات في جميع أنحاء الأراضي الموريتانية، ثم ينظم طرائق وشروط التنقيب عن هذه المكامن التابعة للقطاع النفطي الوطني واستغلالها. كما ينشئ القانون سجلاً نفطياً مكلفاً بتسجيل ومتابعة حقوق الملكية النفطية.

وينص القانون على إبرام عقد استكشاف وإنتاج مع الدولة (CEP)، يمنح المتعاقد الحق الحصري في ممارسة أنشطته داخل النطاق المخصص له.

كما ينص قانون الهيدروكربونات الخام على أن يقوم المتعاقد بتنفيذ العمليات النفطية وفقًا للقواعد والمعايير المنصوص عليها في اللوائح الوطنية السارية، أو في حالة عدم وجودها، وفقًا للمعايير الدولية، في مجال حماية البيئة والسلامة الصناعية.

ويجب أن تخضع أي خطة تطوير لدراسة الأثر البيئي. ويجب تقديم دراسة الأثر البيئي إلى الوزير المكلف بالبيئة للموافقة عليها.

ويُحظر حرق الغاز الطبيعي بالشعلة إلا في حالات الضرورة الأمنية أو في مرحلة بدء الإنتاج أو عند صدور ترخيص وزاري استثنائي.

وبالتالي، لضمان استغلال رشيد يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويكون له تأثير إيجابي على الظروف المعيشية

للسكان، من الضروري تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي بطريقة شفافة.. وهذا هو ما سيسمح باستغلال مستدام لهذه الموارد.

وقد تم بالفعل في الفترة 2022-2023 وضع الخطة التوجيهية للغاز في موريتانيا. وهي الاستراتيجية المرجعية للحكومة الموريتانية. وتحدد هذه الخطة خارطة طريق بهدف تحسين الاستفادة من الغاز.

ومن المتوقع أن يولد مشروع GTA ثلاثة مصادر للدخل لموريتانيا. هناك العائد المباشر. والمصدر الثاني هو الجانب الضريبي، أما المصدر الثالث فهو ما ستحصل عليه البلاد عينيًا، من حيث حجم الغاز البالغ 2,3 مليون طن سنويًا، أي 550 مليون قدم مكعب قياسي. وسيتم توزيع 70 مليون قدم مكعب يوميًا بين السنغال وموريتانيا، أي 35,000 قدم مكعب يوميًا لكل منهما.

ويتمثل المحور ذو الأولوية لاستخدام هذا الغاز في تطوير قطاع الطاقة.

ويمكن لهذه الكمية من الغاز تزويد محطة كهرباء بقدرة 250 ميغاوات بالطاقة. ويمكن استخدام الباقي في أغراض أخرى.

وتقتصر مشاركة الشركات الوطنية في تطوير حقل الغاز GTA؛ حتى الآن؛ على الأعمال اللوجستية في ميناء نواكشوط، بالإضافة إلى توريد السلع وتقديم خدمات النقل.

ولهذا السبب، سيكون دور الشركات الوطنية محدوداً للغاية في هذا المكون، الذي يركز بشكل خاص على الأنشطة الهندسية، مثل نظام التحكم وتركيب الأنابيب البحرية.

وبالتالي، تُقدّر الميزانية الإجمالية المخصصة للجهات الوطنية في هذه المرحلة بـ 50 مليون دولار أمريكي.

الغاز إلى طاقة

في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمن الطاقي، تبنت موريتانيا رؤية طموحة تتمثل في استغلال مواردها الغازية الوفيرة لإنتاج الكهرباء، وذلك في إطار نهج «الغاز إلى طاقة» (Gas to Power).

وتندرج هذه الرؤية ضمن خطة وطنية شاملة تهدف إلى الاستفادة من الاكتشافات الغازية الضخمة في الحوض الساحلي، ولا سيما حقول «باندا» و«GTA» و«بير الله»، لضمان تلبية احتياجات البلاد من الطاقة بطريقة مستدامة وبتكلفة أقل.

وتستند هذه الاستراتيجية إلى إنشاء بنية تحتية متكاملة لنقل الغاز من البحر إلى محطات توليد الكهرباء.

وقد تم الإعلان عن مشاريع كبرى، تشمل إنشاء خط أنابيب بحري بطول 75 كيلومترًا يربط حقل «باندا» بمدينة نواكشوط، بالإضافة إلى تحويل المحطة الحالية (180 ميجاوات) إلى نظام يعمل بالغاز، إلى جانب إنشاء محطة جديدة بسعة 240 ميجاوات ومنشآت أخرى.. كما تتضمن الخطة تطوير وحدات صناعية لتحويل الغاز إلى مشتقات طاقة نظيفة مثل الميثانول والغاز المضغوط، مما يمهد الطريق لاستخدام الغاز في قطاعات النقل والصناعة والزراعة.

وتهدف موريتانيا من خلال هذه الخطة، إلى توجيه الكهرباء المولدة من الغاز لتحفيز الصناعات المعدنية الثقيلة في شمال البلاد، ولا سيما تلك المرتبطة باستخراج الحديد والنحاس والذهب، بالإضافة إلى تزويد القطاعات الصناعية الأخرى بالكهرباء.

ومن المتوقع أن يعزز هذا التحول من تنافسية الصناعات الوطنية، ويخفض تكاليف الإنتاج، ويخلق بيئة مواتية للاستثمار، ويقلل من الاعتماد على الوقود المستورد مع خفض انبعاثات الكربون، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والتحول الطاقي للبلاد.

استيراد وتصدير وتخزين وتعبئة ونقل وتوزيع وتسويق المنتجات النفطية

وفي هذا السياق، نجح قطاع الطاقة في إصلاح نظام تسعير المنتجات النفطية السائلة، والذي يهدف إلى:

- إصدار مرسوم بشأن تطوير وتشغيل محطات الوقود؛
- إصدار قرار يحدد رسوم التخزين في مستودعات النفط؛
- إصدار قرار يحدد إنشاء ومهام الدوائر الإقليمية التابعة لمديرية التزويد والتوزيع للمنتجات النفطية؛
- مرسوم يحدد شروط التصنيف الخاصة ببناء خزانات التخزين المخصصة لمحطات توزيع المنتجات النفطية السائلة؛
- مرسوم يحدد معايير أجهزة القياس، وأسعار الخزانات، والشاحنات الصهريجية، وعدادات التدفق، وأدوات القياس.

الرهان الكهربائي الذي يعيد رسم خريطة الطاقة الإقليمية

إعداد: أحمد الشيخ الرباني

بعد أن ظل نموها مرهونًا لفترة طويلة بمحدودية الوصول إلى الكهرباء والاعتماد الشديد على الطاقة الحرارية، تشهد موريتانيا اليوم تحولًا جذريًا في أبعاده التنموية. فمن خلال مشاريع هيكلية وربط استراتيجي، تعمل البلاد على إعادة رسم خارطة الطاقة الخاصة بها، بل وتتجاوز ذلك لتصنع مستقبلها الاقتصادي والجيوسياسي.

فمن صحراء تيرس إلى أطراف الحوض، مرورًا بالممرات الساحلية والانفتاح نحو المغرب العربي، تنبثق بنية تحتية كهربائية جديدة، الهدف منها، جعل الطاقة رافعة للسيادة، والتكامل، والنمو. ومن هنا، ترسم خطوط المستقبل بمعالم خريطة جديدة للقوة الكهربائية.

خط نواكشوط - ازويرات: الطاقة في خدمة القوة المنجمية

تفرض خطوط الجهد العالي بين نواكشوط وازويرات، نفسها كعمود فقري لشمال موريتانيا، ومشروع رئيسي لدعم القلب الصناعي للبلاد، من خلال تغذية المحرك الاقتصادي وربط العاصمة بالمناطق المنجمية الاستراتيجية، مما يضمن لهذه البنية التحتية طاقة أكثر استقرارًا وأقل تكلفة للفاعلين في قطاع الصناعات الاستخراجية، لا سيما في منطقة ازويرات. ويعد هذا مكسبًا حاسمًا لتعزيز التنافسية وتحقيق أقصى استفادة من استغلال الموارد الطبيعية، وإنعاش المناطق والبلدات، لكن أثر هذا الخط يتجاوز حدود الصناعة ليغير الحياة اليومية للسكان؛ إذ يمهد الطريق لكهربة المناطق الواقعة على طول المسار، مما يساهم في تقليص التفاوت التنموي بين المدن وتحفيز النشاط الاقتصادي في مناطق ظلت مهمشة لفترات طويلة.

خط الأمل ربط لمناطق بأكملها

بمسار يمتد لقرابة 1200 كيلومتر بين نواكشوط والنعمة، لا يمثل «خط الأمل» مجرد مشروع بنية تحتية، بل هو مشروع مجتمعي متكامل، حيث يشكل هذا الخط المشروع الأكثر طموحًا في شبكة الكهرباء

في موريتانيا، مما يجسد رؤية واضحة للتكامل الوطني والإقليمي.

فمن خلال ربط غرب البلاد بشرقها، يهدف هذا الخط إلى كسر العزلة الطاقوية عن المناطق الداخلية. وسيتيح هذا الخط تحسين فرص الوصول إلى الكهرباء، ودعم الخدمات الأساسية، وخلق ديناميكيات اقتصادية محلية جديدة.

الربط البيني بين موريتانيا ومالي

يشكل هذا المشروع منعطفا إقليميا استنادًا إلى هذا الخط، حيث يمثل مشروع الربط البيني مع مالي، والمندرج في إطار منظمة استثمار نهر السنغال(OMVS)، تقدمًا استراتيجيًا بارزًا.

وسيتيح هذا النظام بجهد 225 كيلوفولت، والذي يربط بشكل خاص بين كيفة، والطينطان، والعيون، تحقيق ما يلي:

- كهربة حوالي 150 تجمعًا سكنيًا .
- توصيل الكهرباء لأكثر من 100,000 منزل جديد.
- تحسين استقرار الشبكة بفضل دمج محطات الطاقة الشمسية.

وكامتداد لهذا الخط، تشكل خطوة الربط مع مالي بدعم من منظمة استثمار نهر

السنغال (OMVS) مرحلة حاسمة، حيث يندرج هذا المشروع ضمن المبادرة الإقليمية «من الصحراء إلى الطاقة (Desert to Power)، والتي تهدف إلى تسريع الوصول إلى الطاقة النظيفة في منطقة الساحل.

وفضلا عن فوائده الوطنية، يعزز هذا الربط التعاون في مجال الطاقة بين موريتانيا وجيرانها في غرب إفريقيا. فهو أكثر من مجرد مشروع تقني؛ إذ يعد أداة للتكامل الإقليمي، كما يمهد الطريق لسوق كهرباء غرب إفريقي أكثر مرونة وترابطًا، مما يجعله لبنة أساسية في السوق الإقليمية المستقبلية للكهرباء.

الربط البيني مع المغرب العربي

أطلقت موريتانيا والمغرب مشروعًا للربط الكهربائي بالجهد العالي جداً، يربط بشكل خاص الجنوب المغربي بمنطقة نواذيبو.

ويهدف هذا المشروع إلى:

1. تسهيل تبادل الكهرباء بين البلدين.
2. دمج الطاقات المتجددة (الرياح والطاقة الشمسية).
3. ربط شبكات غرب إفريقيا بالمنظومة الشمال إفريقية والأوروبية على المدى الطويل.

كما يعكس مشروع الربط مع المغرب طموحًا واضحًا يتلخص في ربط شبكات شمال إفريقيا بمنظومات غرب إفريقيا. ولن تقتصر هذه الوصلة ذات الجهد العالي جدًا على تبادل الكهرباء فحسب، بل ستسمح أيضًا بالاستغلال الأمثل للإمكانات الاستثنائية التي يمتلكها البلدان في مجال الطاقات المتجددة.

وعلى المدى الطويل، قد تبرز سلسلة قيمة طاقوية متكاملة بين إفريقيا وأوروبا، خاصة وأن الهدف يكمن في بناء «جسر طاقوي». إنه مشروع هيكلي بأبعاد قارية، من شأنه إعادة تموضع موريتانيا كحلقة وصل رئيسية في تجارة الطاقة الإقليمية.

الخيار الجزائري: نحو ممر استراتيجي

بالموازاة مع ذلك، تجري مناقشات متقدمة مع الجزائر لإقامة ربط كهربائي عبر ممر تندوف – ازويرات – نواكشوط.

ويتمثل هذا الطموح في شقين:

- تمكين موريتانيا من الاستفادة من الخبرة والقدرة الإنتاجية الجزائرية.
- جعل موريتانيا بوابة لدخول الكهرباء المغاربية نحو أسواق غرب إفريقيا.

ومن شأن هذا الحراك أن يفضي إلى إنشاء ممر طاقة حقيقي يربط بين الشمال والجنوب. كما سيعزز هذا الربط مكانة موريتانيا كنقطة دخول مميزة للكهرباء المغاربية نحو غرب إفريقيا، مما يرسخ دورها كمنصة إقليمية للطاقة.

من شبكة كهربائية... إلى شبكة نفوذ

من خلال هذه المشاريع الهيكلية، تعيد موريتانيا صياغة موقعها في مجال الطاقة. ويعكس الترابط بين هذه المحاور الوطنية (نواكشوط – ازويرات، نواكشوط – النعمة) والربط الإقليمي البيني (مالي، منظمة استثمار نهر السنغال، المغرب، الجزائر) استراتيجية متماسكة للتكامل والاندماج.

وفي أفق عام 2030، يُنتظر أن تتيح هذه البنى التحتية تحقيق مايلي:

- الولوج بشكل أوسع وأكثر إنصافًا إلى الكهرباء.
- تحسن ملحوظ في استقرار الشبكة.
- خفض تكاليف الطاقة.
- اندماج مستدام في التبادل الكهربائي الإقليمي.

وبذلك، تضع موريتانيا نفسها كمركز مستقبلي للطاقة، يلتقي فيه الحراك الساحلي والمغاربي، لخدمة تنميتها الاقتصادية والتكامل الإفريقي.

وخلف خطوط الجهد العالي هذه، يدور رهان أكبر بكثير من مجرد تحدٍ تقني بسيط. إنها مكانة جديدة تطالب بها موريتانيا: مكانة ملتقى الطرق الطاقوي بين فضاءين استراتيجيين.

وإذا وفت هذه المشاريع بوعودها، فلن تظل البلاد مجرد مستهلك للطاقة، بل ستصبح لاعبًا رئيسيًا في مبادلات الكهرباء الإقليمية. لأنه في نهاية هذه الخطوط، لا تتدفق الكهرباء فحسب، بل يتدفق معها النفوذ، والنمو، وقوة دولة في طور التحول الشامل.

بفضل جهود استقطاب الاستثمارات والاهتمام بجودة الحكامة:

آفاق لتحول استراتيجي لموريتانيا نحو دولة فاعلة في مجال الطاقة

إعداد: الطالب ولد ابراهيم

نجحت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة في ترسيخ موقعها كإحدى الوجهات الواعدة عالمياً في مجال الطاقة وخاصة الطاقات المتجددة، وذلك بفضل ما تتوفر عليه من إمكانات.

وعملت وزارة الطاقة والنفط على استقطاب كبرى الشركات الدولية المهتمة بالاستثمار في هذا المجال، من خلال توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات لتطوير مشاريع ضخمة للهيدروجين الأخضر ومشتقاته، إضافة إلى إطلاق الدراسات الفنية والتنظيمية ووضع الأطر القانونية والمؤسساتية اللازمة لمواكبة هذا التحول الطاقوي.

ودفع هذا التوجه قطاع الطاقة إلى تكييف استراتيجياته وتحيين ترسانته القانونية؛ حيث شملت الإصلاحات إدخال حوافز تشجيعية في مدونة المحروقات الخام للمناطق الصعبة، وتطوير مدونات الكهرباء والهيدروجين الأخضر.

وقد أسهم هذا الإطار التحفيزي المتكامل في إحياء حركية الاستكشاف وجلب اهتمام الشركات العالمية، حيث يجري القطاع مفاوضات جدية مع شركات عالمية لتوقيع عقود استكشاف جديدة.

وتمتلك موريتانيا أربعة مشاريع للهيدروجين الأخضر بالتعاون مع شركات عا لمية .

وتصل القدرة الإجمالية لهذه المشاريع إلى 85 جيغاوات، مما يجعل موريتانيا دولة مستقبلية رائدة في مجال الهيدروجين الأخضر في إفريقيا.

كما تمتلك البلاد احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، حيث يحتوي حقل بير اللّ على 60 تريليون قدم مكعب من الغاز، بينما يحتوي حقل السلحفاة آحميم الكبير (GTA) على 15 تريليون قدم مكعب، وحقل باندا على 2.2 تريليون قدم مكعب. إضافة لحقل تيفيت المجاور.

وتقدر القدرة على إنتاج الطاقة المتجددة بحوالي 4000 جيغاوات، بالاعتماد على مصادر الرياح والطاقة الشمسية.

وشهد قطاع الطاقة، منذ 2019 تحولات

استراتيجية، فانتقلت إلى دولة فاعلة في مجال الطاقة، من خلال تسريع تطوير موارد الغاز الطبيعي، خصوصًا مشروع السلحفاة الكبير آحميم المشترك مع السنغال، الذي وضع موريتانيا على خارطة مصدّري الغاز المسال بدل الاكتفاء بالاستهلاك الداخلي.

وخلال هذه الفترة اتجهت البلاد أكثر فأكثر نحو تعزيز الأمن الطاقوي الداخلي والدفع القوي نحو الطاقات المتجددة.

محور الحوكمة الطاقوية

في قلب هذا التحول، تبرز الشركة الموريتانية للمحروقات، التي أصبحت إحدى أهم أدوات الدولة في إدارة قطاع النفط والغاز.

وقد أُنشئت الشركة للدفاع عن المصالح الوطنية في مشاريع الاستكشاف والإنتاج، لكنها نجحت تدريجيًا في ترسيخ مكانتها كشريك موثوق لدى كبريات الشركات الدولية العاملة في القطاع. ولم يعد دورها يقتصر على المساهمة في المشاريع، بل امتد إلى التفاوض بشأن العقود، ومتابعة العمليات الفنية، وتقييم البيانات الجيولوجية، والإشراف على مدى التزام الشركات المشغلة بتعهداتها.

وقد رافق هذا التطور المؤسسي جهد كبير في مجال التأهيل المهني، حيث تعززت القدرات الوطنية بوجود جيولوجيين ومهندسين بتروليين وخبراء اقتصاد طاقة ومتخصصين في القانون، مما مكّن الدولة من التفاوض مع الشركات العالمية الكبرى على أسس أكثر توازنًا.

وبالنسبة للمستثمرين، فإن هذه الكفاءة الفنية تمثل مؤشرًا قويًا على نضج الدولة المضيفة، إذ تُعد جودة الشريك الحكومي أحد أهم معايير تقييم بيئة الاستثمار في صناعة النفط والغاز.

ميزة تنافسية

في الوقت الذي تشهد فيه بعض المناطق المنتجة للطاقة في إفريقيا فترات من عدم اليقين السياسي أو التنظيمي، استطاعت موريتانيا أن تبني تدريجيًا سمعة قائمة على الاستقرار المؤسسي واحترام الالتزامات التعاقدية.

ويكتسي هذا العامل أهمية خاصة بالنسبة

لشركات النفط والغاز، نظرًا إلى أن دورات الاستثمار في هذا القطاع تمتد عادة من عشرين إلى ثلاثين عامًا، مما يستوجب وجود رؤية قانونية واضحة ومستقرة على المدى الطويل.

ومن هذا المنطلق، اعتمدت السلطات الموريتانية سياسة تقوم على استمرارية السياسات العمومية وضمان أمن العقود، وهو ما أسهم في استقطاب العديد من الشركات الدولية والحفاظ على ثقتها في آفاق الأحواض الرسوبية الموريتانية، رغم تقلبات الأسواق العالمية والتوترات الجيوسياسية.

الإصلاح للحفاظ على التنافسية

لا تعتمد جاذبية الدول المنتجة للطاقة على حجم مواردها الطبيعية فقط، بل أيضًا على قدرتها على تكييف إطارها القانوني مع التطورات التي يشهدها القطاع.

وإدراكًا منها لهذا التحدي، شرعت موريتانيا في تحديث تدريجي لقانون المحروقات، من خلال إصلاحات تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية مصالح الدولة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

وفي ظل التحولات العالمية المرتبطة بالانتقال الطاقوي وتراجع الاستثمارات في المحروقات التقليدية، اعتمدت البلاد آليات تحفيزية للمناطق ذات المخاطر الجيولوجية العالية أو التي تتطلب تكاليف استكشاف مرتفعة.

كما رافق ذلك تبسيط للإجراءات الإدارية وتوضيح أكبر للقواعد المنظمة لنشاط المستثمرين.

وقد بدأت نتائج هذه الإصلاحات تظهر بوضوح، إذ أبدت عدة شركات دولية اهتمامًا متجددًا بالأحواض الموريتانية، خاصة الحوض الساحلي وحوض تاودني.

واجهة للخبرة المؤسسية

يشكل مشروع الغاز «السلحفاة الكبير آحميم» أفضل مثال على التقدم الذي أحرزته موريتانيا في هذا المجال.

فالمشروع، الذي يُطوَّر بالشراكة مع السنغال وتقوده شركتا BP وكوزموس إنرجي، يُعد أحد أكبر مشاريع الغاز البحري في القارة الإفريقية.

وبعد ما يقارب عقدًا من التحضير، تم تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال في إبريل 2025، لتدخل موريتانيا فعليًا نادي الدول المصدرة للغاز.

وبعيدًا عن أهميته الاقتصادية، شكل المشروع مختبرًا مؤسسيًا حقيقيًا، مكّن الإدارات المعنية والشركة الموريتانية للمحروقات، من اكتساب خبرة قيّمة في إدارة المشاريع الطاقوية المعقدة التي تجمع بين عدة دول وشركاء صناعيين دوليين ومتطلبات تقنية عالية المستوى.

وأصبحت هذه التجربة اليوم مرجعًا مهمًا للمستثمرين المهتمين بالمشاريع المستقبلية في المياه الإقليمية الموريتانية.

الموارد في خدمة الاقتصاد الوطني

غير أن الاستراتيجية الطاقوية لموريتانيا لا تقتصر على تصدير الغاز فحسب، بل تسعى السلطات إلى توظيف هذه الموارد كرافعة للتصنيع والتنويع الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تندرج المشاريع المرتبطة بحقلَي باندا وتيفيت ضمن رؤية تهدف إلى تزويد السوق المحلية بالغاز، وتقليص الاعتماد على الوقود المستورد، وتعزيز إنتاج الكهرباء، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

كما تخضع للدراسة عدة مشاريع استراتيجية، من بينها إنشاء خط أنابيب يربط حقل GTA بالمنشآت البرية، ومنطقة للبتروكيماويات في نذياغو، ومنصة للخدمات الطاقوية في نواكشوط.

وتعكس هذه الرؤية طموحًا أوسع يتمثل في تحويل الثروة الهيدروكربونية إلى محرك للتنويع الاقتصادي، بدل الاكتفاء باعتبارها مصدرًا للإيرادات المالية.

الأمن الطاقوي وحماية القدرة الشرائية

لا تقتصر حوكمة القطاع على أنشطة الاستكشاف والإنتاج، بل تشمل أيضًا إدارة تموين السوق بالمحروقات وحماية المستهلكين من الصدمات الخارجية.

وفي مواجهة الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة، خاصة بسبب التوترات في الشرق الأوسط، واصلت الدولة تنفيذ آلية دعم مهمة لأسعار الوقود وغاز الطهي.

ووفقًا لوزارة الطاقة والنفط، تجاوزت النفقات المخصصة لاستقرار الأسعار 35 مليار أوقية قديمة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، وهو مبلغ يفوق الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض طوال السنة.

وفي الوقت ذاته، يجري تنفيذ برنامج واسع لتوسيع قدرات التخزين، حيث يُنتظر أن تتضاعف السعات التخزينية في نواكشوط ثلاث مرات لتصل إلى 183 ألف متر مكعب، بينما سترتفع القدرات في نواذيبو بأكثر من 50% بحلول عام 2027.

والهدف من ذلك واضح: تعزيز الاستقلالية الطاقوية للبلاد وتقليص هشاشتها أمام تقلبات الأسواق الدولية.

تحديات ما بعد الغاز

ورغم الآفاق الواعدة، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه موريتانيا.

أول هذه التحديات يتمثل في تكوين الكفاءات الوطنية، بما يسمح بزيادة مشاركة الموريتانيين في الوظائف ذات القيمة المضافة العالية داخل القطاع.

أما التحدي الثاني فيتعلق بإدارة العائدات المستقبلية، إذ تُظهر التجارب الدولية أن الثروة النفطية قد تكون عاملًا للتنمية كما قد تتحول إلى مصدر للهشاشة إذا لم تُحسن إدارتها.

ومن هنا تبرز أهمية الشفافية المالية، والاستثمار المنتج، والتنويع الاقتصادي لتفادي ما يُعرف بـ«لعنة الموارد».

كما يتعين على موريتانيا مواكبة المتطلبات البيئية المتزايدة التي تعيد تشكيل صناعة الطاقة عالميًا، وهو ما يفسر اهتمامها المتزايد بتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، من خلال مشاريع تُعد من بين الأكبر على مستوى القارة الإفريقية.

إن مستقبل موريتانيا الطاقوي لن يتوقف فقط على حجم احتياطياتها، بل سيعتمد أساسًا على قدرتها على ترسيخ مناخ دائم من الثقة بين الدولة والمستثمرين والمواطنين.

وفي هذا السياق، يشكل الجمع بين حوكمة تتطور باستمرار، وإطار قانوني حديث، وشركة موريتانية للمحروقات أكثر قوة، وإمكانات جيولوجية لا تزال غير مستكشفة بالكامل، أحد أبرز عناصر القوة التي تمتلكها البلاد اليوم.

فالنجاح الحقيقي لن يُقاس فقط بكميات الغاز المصدَّرة أو الإيرادات المحققة، بل بقدرة هذه الثروة على خلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

وعلى هذا الأساس سيتحدد، خلال السنوات المقبلة، مستقبل الرهان الطاقوي الموريتاني.

العائـــدات الاقتصـــادية والاجتمـــاعية للمشاريـــــع الطاقويـــــة

إعداد: كراي ولد احميد

تنفيذا لسياسات الحكومة ورؤيتها الرامية إلى جذب الاستثمار، وتعزيزِ مناخِ الأعمالِ، وتكوينِ الموارد البشرية، وإعادةِ هيكلةِ المؤسسات والرفع من مستوى أدائها، وإرساء وتوطيد الشفافية والحكامة الرشيدة، وتشييد البنية التحتية الضرورية لإنجاز المشاريع الكبرى، تسعى وزارة الطاقة والنفط إلى تطوير المشاريع الطاقوية وتعزيز عائداتها التنموية والاجتماعية.

وتعمل الوزارة على تحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول تحديد وقيادة وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بمجالات الإنتاج والنقل والتوزيع والفعالية الطاقوية، إضافة إلى تجسيد الرؤية المهتمة بتطوير واستغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة، كما تعمل؛ في نفس السياق؛ على إعداد السياسة العامة وتطوير وتفعيل النظم والقوانين القابلة للتطبيق التي تهدف إلى متابعة ومراقبة نشاطات تكرير النفط، واستيراد وتصدير المحروقات المكررة وتخزينها وتعبئتها ونقلها وتوزيعها وتسويقها.

وتلعب الطاقة دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية لموريتانيا. وانطلاقا من هذا الدور، قامت الحكومة الموريتانية بإطلاق مبادرات رائدة في هذا القطاع لتضاعف الإنتاج الطاقوي، وخاصة الكهرباء، التي تعتبر شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات وتحديث وتطوير قطاعات حيوية كالصناعة والنقل والزراعة وغيرها.

وفي هذا الإطار، شهدت البلاد إطلاق العديد من المشاريع لضمان الولوج إلى هذه الخدمة التي تشكل اليوم محركاً أساسياً ورافدا من روافد التنمية، يفضي إلى تحسين ظروف حياة السكان وزيادة القدرة الشرائية وخلق فرص العمل.

السيادة الطاقوية

من خلال سياساتها وبرامجها التنموية، تسعى موريتانيا إلى رفع إنتاجها الكهربائي من 670 ميغاوات إلى 800 ميغاوات، منها 300 ميغاوات هذا العام، كما تعمل على الاعتماد على المقدرات الوطنية، سواء الغاز أو الطاقات المتجددة التي تمتلك

الدولة فيها إمكانات هائلة، وخاصة بتمويلات خاصة.

برنامج التنمية العاجلة لمدينة نواكشوط

لضمان الحصول على الكهرباء والإنارة العمومية في إطار برنامج التنمية العاجلة لمدينة نواكشوط، حشدت الدولة مبلغاً قدره 5 مليارات و261 مليون أوقية موريتانية، حيث يهدف هذا المشروع إلى توفير الكهرباء لثلاثين ألف مشترك جديد، وهو ما من شأنه أن يجعل الكهرباء في متناول الجميع وينهي انقطاعات التيار المتكررة الناجمة أساساً عن تقادم المعدات، مما أدى إلى توقف الأنشطة في الأسواق الكبرى والوحدات الصناعية والمخابز مع كل ما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية مباشرة للمشغلين وللمجتمع بأسره.

ولم تسلم ربّات البيوت من تبعات هذه الأعطال الكهربائية التي تؤدي إلى تعطل الثلاجات والعدادات.

وينفذ المشروع من قبل شركة الكهرباء الموريتانية (سوملك) في إطار الديناميكية الوطنية لتنمية الكفاءات وتعزيز القدرات التقنية والسيادة الطاقوية، وسيسمح بتعزيز عدة محطات تحويل مهمة وإعادة تأهيل شبكة الضغط المتوسط 33 كيلو فولت.

وسيتم تجديد معدات الربط الكهربائي في مناطق واسعة من نواكشوط في إطار هذا البرنامج، بما في ذلك ربط محطة التحويل في عرفات والمحطة الواقعة في وسط المدينة، وتشغيل جزء كبير من الكابلات التي تربط محطات وسط وشرق المدينة.

إن تجديد البنى التحتية الكهربائية من شأنه أن يعطي دفعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في نواكشوط، التي تضم تركيزاً ديموغرافياً كثيفاً، ويسمح بظهور العديد من الأنشطة والمهن المدرة للدخل، كما يسمح بتسارع وتيرة التصنيع في البلاد، وخاصة شركات الألبان ومصانع الإسمنت والصناعات الغذائية.

وعلى صعيد البنية التحتية، يعمل قطاع الطاقة على بناء محطات كهربائية جديدة، منها محطة شمسية بقدرة 60 ميغاوات مع تخزين بالبطاريات، وخطوط ربط كهربائية كما هو الحال بالنسبة للخط الرابط بين نواكشوط - ازويرات ونواكشوط - النعمه، وبناء محطات غازية في نجاغو بقدرة 225 ميغاوات، وتوسيع المحطة الهجينة شمال نواكشوط بقدرة إضافية قدرها 60 ميغاواط.

وبفضل هذه الإنجازات، تكون نواكشوط قد حدّثت بنيتها التحتية الكهربائية وضمنت سيادتها الطاقوية بالاعتماد على قدراتها الذاتية، مما يجذب الاستثمارات ويخلق الظروف الملائمة لدفع عجلة الأعمال والمبادرات الواعدة.

مشروع السلحفاة الكبير (GTA)

ستكون العائدات الاقتصادية للمشروع العابر للحدود (GTA) بين موريتانيا والسنغال، كبيرة ومفيدة للبلدين الجارين على عدة أصعدة.

وتشمل هذه العائدات إيرادات ميزانوية مهمة بالعملات الأجنبية، والحصول على طاقة أرخص للسوق المحلي، وتطوير النسيج الصناعي المحلي.

ويوفر المشروع فرصاً مباشرة في مجالات الهندسة والخدمات اللوجستية البحرية والصيانة والخدمات كما يمنح الإطار القانوني الجديد للمحتوى المحلي والبرامج المرتبطة به وتسهيل الوصول إلى العقود للشركات المحلية.

تنويع مصادر الطاقة

حرصاً منها على تنويع مصادرها الطاقوية، اعتمدت موريتانيا رؤية طموحة تستغل فيها مواردها الغازية الوفيرة لإنتاج الكهرباء، في إطار مقاربة «الغاز من أجل الطاقة»(GAS TO POWER).

وتندرج هذه الرؤية في إطار خطة وطنية شاملة تهدف إلى الاستفادة من الاكتشافات الغازية الكبرى في الحوض الساحلي، وخاصة حقول «بندا» و«GTA» و«بئر الله»، لضمان الاحتياجات الطاقوية للبلد بشكل مستدام وبتكلفة أقل.

من خلال هذه الخطة، تهدف موريتانيا إلى توجيه الكهرباء المنتجة من الغاز لتحفيز الصناعات المعدنية الثقيلة في شمال البلاد، وخاصة تلك المرتبطة باستغلال الحديد والنحاس والذهب، بالإضافة إلى تزويد قطاعات صناعية أخرى بالكهرباء.

الطاقات المتجددة: ركيزة أساسية للتحول الطاقوي

تتمتع موريتانيا بإمكانات شمسية استثنائية بفضل مناخها الصحراوي. ويتلقى البلد كمية كبيرة من الإشعاع الشمسي طوال العام، مع معدل إنتاج يتراوح بين 2000 و2300 كيلووات /ساعة للكيلومتر المربع سنوياً، مما يجعلها مورداً مثالياً لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وتتضاعف محطات الطاقة الشمسية،

لتغذي الشبكة الكهربائية الوطنية وتقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وعلى صعيد طاقة الرياح، تبلغ قوة الرياح في البلاد حوالي 9 أمتار في الثانية في معظم المناطق الساحلية، ويملك البلد مناطق ريفية حيث تكون الرياح مستمرة في الهبوب في الغالب، مما يجعلها مكاناً مثالياً لإنشاء محطات طاقة الرياح. وتساهم هذه المنشآت في تنويع إنتاج الكهرباء وضمان إمداد طاقوي أكثر استقراراً. وبفضل مقدراتها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تملك موريتانيا القدرة على إنتاج ما يصل إلى 4000 غيغاوات من الطاقة المتجددة. ويمكن استغلال 500 غيغاوات من هذه القدرة بشكل كامل مع احترام المعايير البيئية. وعلاوة على ذلك، وباعتبارها عضواً في منظمة استثمار نهر السنغال(OMVS)، تستفيد البلاد أيضاً من قدرة إنتاج كهرومائية مهمة. وفي إطار استغلال الطاقات المتجددة، شيدت موريتانيا بالفعل العديد من محطات الإنتاج، منها ثلاث محطات شمسية بقدرة 70 ميغاوات ومحطتان للرياح بقدرة 130 ميغاوات.

الهيدروجين الأخضر

لمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة من قطاع التعدين، توجهت موريتانيا الهيدروجين الأخضر والأزرق كخيار بديل.

ويُنتج الهيدروجين الأخضر باستخدام الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتحليل الماء، أما الهيدروجين الأزرق، فيُنتج من الغاز الطبيعي مع التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون.

ويوفر إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق العديد من المزايا، حيث يسمح بتخزين الطاقة الفائضة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، ويوفر مصدر طاقة نظيفا ومستداما للمناجم، ويقلل انبعاثات الغازات الدفيئة. ويمكن أيضاً استخدام الهيدروجين في عملية إنتاج الصلب الأخضر، وهي مبادرة رئيسية للتنمية الصناعية في البلد. وتطمح موريتانيا إلى أن تصبح رائدة عالمية في الهيدروجين الأخضر. مع إمكانات تقدر بما يقرب من 4000 غيغاوات في الطاقات المتجددة، تجذب للبلد استثمارات ضخمة، كمشروع آمان بقدرة 30 غيغاوات، لإنتاج وتصدير الأمونياك الأخضر إلى أوروبا.

إنتاج الطاقة من الغاز: بديل تكميلي

بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة، تستكشف موريتانيا أيضاً تحويل الغاز إلى طاقة كمصدر طاقوي تكميلي. ويتضمن مشروع «إنتاج الطاقة من الغاز» تحويل الغاز الطبيعي إلى كهرباء.

وتملك بلادنا احتياطيات غاز طبيعي هامة في مياهها الإقليمية، مما يجعلها مصدراً طاقوياً استراتيجياً للبلد.

وسيساهم استغلال الغاز الطبيعي في مضاعفة إنتاج الكهرباء في موريتانيا. وفي هذا السياق، تم إنشاء مركز لإنتاج الكهرباء بقدرة 180 ميغاوات ويعمل بالغاز الطبيعي.

إنتاج الصلب الأخضر

ويعتبر الصلب الأخضر، المنتج استخدام الهيدروجين الأخضر في عملية الاختزال المباشر، عنصرا رئيسيا في تطوير الصناعة التعدينية الموريتانية. ويمثل هذا التحول نحو الصلب الأخضر، تغييراً نوعياً للصناعة، لأنه يقلل من انبعاثات الكربون الناجمة عن إنتاج الصلب. ويسمح استخدام الهيدروجين كعامل مختزل بالقضاء على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بطرق إنتاج الصلب التقليدية.

وهذه المبادرة لا تقوي فقط الاستدامة البيئية للصناعة التعدينية، بل تفتح أيضاً آفاقاً جديدة.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام العالمي بالهيدروجين الأخضر كحل رئيسي لإزالة الكربون من الاقتصاد العالمي، تبرز موريتانيا كأحد أكثر البلدان الأفريقية جاذبية للاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة بفضل مواردها الاستثنائية في طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وموقعها الاستراتيجي على المحيط الأطلسي.

وقد أصبحت مركز اهتمام متزايد للشركات الدولية والمؤسسات المالية التي تبحث عن مواقع واعدة لإنتاج وقود أخضر منخفض الانبعاثات.

ويعزز هذا التوجه نتائج دراسة علمية حديثة نُشرت في 2026 في مجلة «ENERGIES»، والتي خلصت إلى أن الساحل الشمالي لموريتانيا، وخاصة منطقة نواذيبو، من بين أفضل المواقع في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر القائم على طاقة الرياح، من حيث الجدوائية التقنية والاقتصادية والبيئية.

ومنذ 2019، وضعت موريتانيا تطوير القطاع الطاقوي في صلب رؤيتها التنموية، معتبرة إياه أحد المفاتيح الرئيسية لتحقيق التحول الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية فخلال السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة الإعلان عن مشاريع ضخمة للهيدروجين الأخضر والأمونياك الأخضر، مما سمح للبلد باكتساب موقع متقدم بين الوجهات الأفريقية المرشحة للعب دور مهم في أسواق الطاقة المستقبلية.

المشاريع الرائدة في المجال

- مشروع آمان: يقع بالقرب من نواذيبو، ويتضمن تركيب توربينات الرياح والألواح الشمسية على مساحة 8500 كم² لتوليد ما يصل إلى 30 غيغاوات من الكهرباء.
- مشروع نور: تحالف CWP GLOBAL، ويطمح لاستخدام 10 غيغاوات من المحلات الكهربائية لإنتاج 150,000 طن من الهيدروجين سنوياً.
- مشروع مصدر - إنفينيتي - كونجونكتا: تحالف متعدد الجنسيات يخطط لاستثمار ضخم بقيمة 34 مليار دولار لإنتاج هيدروجين مخصص للتصدير.

موريتانيا والرهانات الجيوسياسية والشراكات الدولية في مجال الطاقة

إعداد: أحمد مولاي محمد

سلطت أزمة الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز مجددا الضوء عالمياً على موريتانيا كوجهة استراتيجية بديلة وملاذ آمن لإمدادات الطاقة العالمية.

فمع التهديدات التي تواجه الممرات البحرية التقليدية، من حين لآخر، يُعزز الموقع الجغرافي لموريتانيا، المطل على المحيط الأطلسي، من جاذبيتها كوجهة مركزية جديدة لتوريد الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر لتأمين الأسواق الأوروبية.

وتتركز الرهانات الجيوسياسية والشراكات الدولية لموريتانيا في النقاط الأساسية التالية:

1. الغاز الطبيعي كورقة رابحة:

حيث يعتبر حقل السلحفاة أحميم الكبير (GTA) المشروع المشترك بين موريتانيا والسنغال أحد أهم الأصول الاستراتيجية لإنتاج الغاز المسال، مما يوفر إمدادات موثوقة لا تعتمد على مضيق هرمز ولا المضايق الأخرى التي قد تتعرض لعدم الاستقرار.

– تسريع الاستثمار:

تدرك الدوائر الجيوستراتيجية العالمية أن أزمة الطاقة العالمية تمنح موريتانيا فرصة ذهبية لتسريع استغلال احتياطاتها الغازية الكامنة لتعويض النقص الدولي.

2. الهيدروجين الأخضر وسيادة الطاقة الأوروبية:

تسعى أوروبا (خاصة عبر مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي) إلى تقليل اعتمادها على ممرات الطاقة المعرضة للمخاطر الجيوسياسية من خلال التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة في موريتانيا.

– المدونة القانونية:

أسست موريتانيا بنية تحتية تشريعية ولوجستية (تشمل الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر) لاستقطاب الاستثمارات الدولية الكبرى.

– شراكات متنوعة:

- ألمانيا: أطلقت مشاريع هيدروجين كبرى بناءً على الإطار القانوني الموريتاني.

- الصين وبولندا: توجد اتفاقيات بقيمة مليارات الدولارات (مثل مصنع «هينفرا» البولندي ومشاريع مجموعة «UEG» الصينية) لإنتاج الأمونيا الخضراء. وتصديرها لأوروبا انطلاقاً من ميناء الصداقة في العاصمة نواكشوط.

- الدنمارك: يقود مطورون مثل شركة «GreenGo» مشروع «Megaton Moon» لإنتاج الأمونيا الخضراء

3-التموضع الجيوسياسي

البديل الأطلسي:

تحولت موريتانيا من مجرد دولة إفريقية ناشئة إلى جزء أساسي من استراتيجيات تنويع مصادر الطاقة للمستهلكين الدوليين الباحثين عن ممرات إمداد آمنة خارج نطاق «المضائق المغلقة».

ـ الاستقرار الإقليمي: تدرك القوى الدولية أن استقرار موريتانيا الجيوسياسي في منطقة الساحل المضطربة، ضروري لضمان أمن مشاريع الطاقة العملاقة والشراكات طويلة الأمد.

الموقع الجيوسياسي لموريتانيا كفضاء أطلسي مفتوح ومستقر

يُعتبر الموقع الجيوسياسي لموريتانيا، كفضاء أطلسي مفتوح ومستقر، ركيزة جوهرية في استراتيجيات الطاقة العالمية. وبفضل شراكات نواكشوط الاستراتيجية مع عمالقة الطاقة مثل بي بي BP وكوسموس إنيرجي Kosmos Energy، تخطو البلاد بثبات لتصبح قطباً رئيسياً لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال نحو الأسواق العالمية.

1-الموقع الجيوسياسي: فضاء أطلسي مفتوح وموقع استراتيجي:

تقع موريتانيا في نقطة التقاطع بين ثلاثي استراتيجي حيوي (العالم العربي، إفريقيا جنوب الصحراء، والمجال الأطلسي).

ـ العمق الإفريقي: حيث يمتد ساحلها على المحيط الأطلسي لمسافة تتجاوز 750 كم، مما يجعلها بوابة بحرية رئيسية تربط دول الساحل الإفريقي الحبيسة بالأسواق الدولية.

ـ أمن الإمدادات: حيث يوفر انفتاح موريتانيا على المحيط الأطلسي ممراً آمناً ومباشراً للطاقة، بعيداً عن الاختناقات الجيوسياسية والمضايق المليئة بالتوترات

2-دور الشركاء الدوليين (BP) وكوسموس ومشروع تورتو آحميم الكبير(GTA):

حيث يُعد المشروع الأبرز في المنطقة، ويقع في مياه المحيط الأطلسي العميقة على الحدود بين موريتانيا والسنغال.

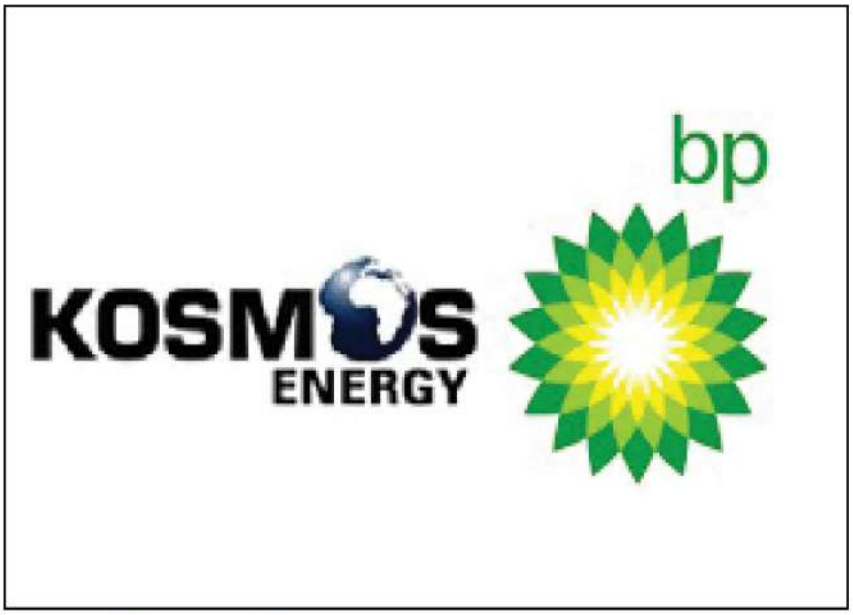

وقد بدأ بالفعل الإنتاج والتصدير التجاري للغاز الطبيعي المسال نحو العديد من دول العالم.

ـ حصة المشغلين: تشهد المرحلة الأولى من المشروع إنتاجاً يتجاوز القدرة التصميمية بإنتاج يناهز 2.85 مليون طن سنوياً، وتتوزع حصص التطوير والتشغيل بين BP بحصة 56%، و Kosmos Energy بنسبة 27%.

نقل المعرفة والتمويل: تلعب الشركتان دوراً حيوياً في استغلال احتياطيات المنطقة التي تُقدر بـ 15 تريليون قدم مكعبة، عبر منشآت بحرية وسفن عائمة متطورة.

ـ الإطار القانوني: رسخت الحكومة مكانتها الاستثمارية عبر إقرار قانون «مدونة الهيدروجين الأخضر» وإنشاء الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر لضمان بيئة عمل شفافة ومحفزة للشراكات الدولية بحلول عام 2029.

عقد لاستغلال حقلي «باندا وتفت» لإنتاج الكهرباء من الغاز

وفي مجال توسيع مواردها من الطاقة، تسعى موريتانيا لاستغلال مزيد من موارد الطاقة لديها وخاصة الغاز.

ويتوفر حقل «باندا» و«تفت» على احتياطيات اجمالية تقدر بـ 2.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

ومن المنتظر أن يحدث الغاز المستخرج من الحقول تحولا كبيراً في إنتاج الكهرباء حيث سيمكن من تزويد المحطة الكهربائية المزدوجة ذات القدرة 180 ميغاوات بالغاز.

سياسة نشطة وشراكات للتعاون الدولي

وبالتوازي مع تطوير مشاريعها الطاقوية الكبرى، انتهجت وزارة الطاقة والنفط سياسة نشطة للتعاون الدولي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية، وتشجيع نقل الخبرات والمعارف، وتسريع وتيرة تطوير البنى التحتية الطاقوية.

وفي هذا الإطار، تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم وأطر التعاون مع دول شقيقة وصديقة، من بينها المملكة المغربية، وسلطنة عمان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وحسب المستشار المكلف بالتعاون والاتصال، السيد أحمد فال محمدن، فإن هذه الاتفاقيات تشمل مجالات استراتيجية متعددة، من بينها الطاقات المتجددة، والربط الكهربائي، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، والهيدروجين الأخضر، وقطاع المحروقات، وتكوين وتأهيل الموارد البشرية، وتبادل الخبرات الفنية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات وتعبئة التمويلات اللازمة للمشاريع الطاقوية.

وتعكس هذه الشراكات إرادة موريتانيا الراسخة في الانخراط الفاعل في ديناميكيات التعاون الإقليمي والدولي في مجال الطاقة، بما يعزز مكانتها كشريك موثوق ووجهة واعدة للاستثمار. كما تسهم في ترسيخ موقع البلاد كمحور صاعد في مسار التحول الطاقوي العالمي، وكقطب مستقبلي لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة على مستوى إفريقيا والعالم العربي.

باعتماد نظام المنتج المستقل (IPP):

آفاق واعدة لموارد الطاقة المتجددة والغازية في بلادنا

إعداد:محمد الأمين أغظف

مدفوعةً بإمكاناتها الهائلة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز، تشرع موريتانيا في عملية تحول جذرية لنموذجها الطاقي.

إن اعتماد نظام منتجي الكهرباء المستقلين (IPP)، إلى جانب إطلاق مشاريع هيكلية مثل المحطة الهجينة بقدرة 220 ميجاوات ومحطة الغاز المستقبلية في انديباغو، التي من المقرر توقيع اتفاقية تمويلها يوم الثلاثاء 30 يونيو 2026 في نواكشوط، كل ذلك يمهد الطريق لمرحلة جديدة من التنمية تقوم على السيادة في مجال الطاقة، والتصنيع والجاذبية الاقتصادية.

مزايا كبيرة

وتبرز حلول الطاقة اليوم كأحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا.

وبعد أن واجهت البلاد لفترة طويلة قيوداً مرتبطة بضعف القدرات الإنتاجية والاعتماد على الوقود المستورد، فقد أصبحت تمتلك الآن مزايا كبيرة تتيح لها التطلع إلى المستقبل بثقة.

وبفضل اكتشافات الغاز قبالة سواحلها، والطاقة الشمسية الاستثنائية، وواحدة من أفضل أنظمة الرياح في القارة الأفريقية، تقف موريتانيا عند منعطف حاسم في تاريخها في مجال الطاقة.

وقد دفعت هذه الحقيقة الجديدة، السلطات العمومية، ممثلة بوزارة الطاقة والنفط، إلى وضع استراتيجية طموحة تهدف إلى جعل قطاع الطاقة محركًا للنمو وخلق فرص العمل والتحول الاقتصادي.

وتستند هذه الرؤية إلى قناعة راسخة: يجب الاستفادة بشكل أكبر من الموارد الطبيعية للبلاد لخدمة التنمية الوطنية وتحسين ظروف معيشة السكان.

تقدم في قطاع الطاقة

خلال السنوات الأخيرة، سجل قطاع الطاقة الموريتاني تقدمًا كبيرًا. فقد تجاوز الإنتاج الوطني للكهرباء مليوني ميغاوات/ساعة، في حين شهدت حصة الطاقات المتجددة تقدمًا ملحوظًا.

ويعزى تحسن هذا الأداء إلى سياسة طموحة تركز على تنويع مصادر الإنتاج والاستفادة من الموارد الوطنية. وبذلك، عملت السلطات على تسريع تطوير الطاقة المتجددة وفي الوقت نفسه بضرورة استغلال الإمكانات الغازية المكتشفة في المياه الموريتانية.

ويشكل مشروع حقل «السلحفاة الكبير» (GTA)، الذي تم تطويره بالشراكة مع السنغال، علامة فارقة في هذا الصدد. فلأول مرة، تنضم موريتانيا إلى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي المسال، مما يفتح آفاقاً جديدة لاقتصادها.

وإلى جانب التصدير، اتخذت السلطات قرارًا استراتيجيًا بتخصيص جزء من

هذه الموارد لتنمية السوق المحلية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلاد من الكهرباء.

رؤية طموحة للانتقال الطاقوي

بفضل رؤية استراتيجية طموحة، وموقع جغرافي متميز، وشراكات دولية قوية، تسير موريتانيا نحو تحقيق تحول طاقوي شامل.

وقد وضعت الحكومة رؤية طموحة للانتقال الطاقي، تم الكشف عنها رسمياً في 22 مايو 2022 خلال مؤتمر نُظم في نواكشوط.

وتستند هذه الرؤية إلى نهج يهدف إلى ضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة، وتعزيز أمن الطاقة، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة. وتركز هذه الرؤية بشكل خاص على نموذج «المنتج المستقل للكهرباء» (IPP).

وتسعى موريتانيا؛ من خلال استراتيجيتها في مجال الطاقة؛ إلى تطوير مشاريع واسعة النطاق في مجال الطاقة المتجددة، مستفيدةً من قربها الجغرافي من أوروبا، فضلاً عن وفرة مواردها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وقد أُبرمت عدة اتفاقيات مع شركاء دوليين لضمان تمويل هذه المشاريع، مما يعزز مكانة البلاد كواحدة من الدول الأفريقية الرائدة في مجال الطاقة النظيفة. وتُعد الطاقات المتجددة اليوم أداة رئيسية لمواجهة تحديات تغير المناخ، مع تعزيز التنمية المستدامة التي تحترم الموارد الطبيعية والبيئة.

نموذج IPP: تحول في النموذج السائد

تخالف السياسة الجديدة في مجال الطاقة النموذج التقليدي الذي كانت الدولة تتولى فيه بشكل مباشر تعبئة الأموال وإجراء الدراسات وإنشاء محطات توليد الكهرباء.

ومن الآن فصاعدًا، سيتم تطوير المشاريع الكبرى للإنتاج وفقًا لنموذج IPP، الذي يُستخدم على نطاق واسع في العديد من الاقتصادات الناشئة ويُعتبر أداة فعالة لجذب رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاع البنية التحتية. وفي هذا النظام، يتولى المستثمر الخاص كامل دورة المشروع: التصميم، والتمويل، والبناء، والتشغيل. ثم تُباع الكهرباء المنتجة إلى مشغل الشبكة الوطنية في إطار عقود طويلة الأجل.

وتتيح هذه الصيغة للدولة تركيز مواردها على مهام التنظيم والتخطيط والإشراف، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الخبرة الفنية والقدرة الاستثمارية للقطاع الخاص.

ومواكبةً لهذا التطور، أطلقت موريتانيا عدة إصلاحات هيكلية. منها: اعتماد قانون جديد للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحديث الإطار القانوني للاستثمارات، ووضع آلية تنظيمية مخصصة للهيدروجين الأخضر، لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان استمرارية المشاريع على المدى الطويل.

محطة انديغو: الغاز الوطني في خدمة السيادة الطاقية

تحتل محطة انديغو للكهرباء المرتقبة، مكانة مركزية بين المشاريع الأكثر تأثيراً في الديناميكية الجديدة لقطاع الطاقة في موريتانيا. وباعتبارها مشروعاً تحويلياً حقيقياً، فإنها ترمز إلى دخول موريتانيا عصراً جديداً تتم فيه تعبئة الموارد الوطنية لخدمة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية الصناعية ورفاهية السكان.

وقد تم تطوير هذه المحطة وفقًا لنموذج منتجي الكهرباء المستقلين (IPP)، وستُزوّد بالغاز الوطني المستخرج من حقل السلحفاة الكبير (GTA)، وهو أول حقل غاز بحري في البلاد. وبقدرة إنتاجية تتراوح بين 225 و250 ميغاوات، ستكون هذه المحطة من بين أهم البنى التحتية للطاقة التي تم إنشاؤها على الإطلاق في موريتانيا، وستشكل ركيزة أساسية للنظام الكهربائي الوطني في المستقبل.

وقد دخل المشروع الآن مرحلته التنفيذية الفعلية، وسيتم تشغيله في إطار عقد شراء كهرباء طويل الأجل مبرم مع الشركة الموريتانية للكهرباء (SOMELEC)، مما يضمن إنتاجًا مستقرًا وتنافسيًا ومستدامًا لصالح الاقتصاد الوطني.

وإلى جانب بعدها التقني، تمثل محطة انديغو نقطة تحول تاريخية. فهي تفتح، بدفع من وزارة الطاقة والنفط، مرحلة جديدة في بناء سيادة موريتانيا في مجال الطاقة. ولأول مرة، سيغذي الغاز المنتج على الأراضي الوطنية بشكل مباشر بنية تحتية استراتيجية تهدف إلى تلبية احتياجات البلاد من الكهرباء، مما يقلل تدريجياً من الاعتماد على الوقود المستورد ويعزز الأمن الطاقوي الوطني.

جيل جديد

ويشكل هذا الإنجاز أيضاً دليلاً ملموساً على قدرة موريتانيا على جذب استثمارات خاصة وضخمة وتطوير بنى تحتية تتوافق مع أفضل المعايير الدولية. وسيفتح نجاح هذا المشروع، الطريق

أمام جيل جديد من المشاريع في مجالات الغاز، والطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، والشبكات الكهربائية الحديثة.

تحول اقتصادي

ومن خلال الاستفادة من الغاز الطبيعي لإنتاج كهرباء أكثر وفرة وموثوقية وتنافسية، تضع موريتانيا الأسس لتحوّل اقتصادي عميق. ولن تسهم محطة انديا غو في تعزيز استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية فحسب، بل ستسهم أيضًا في تحسين جاذبية البلاد للمستثمرين، ودعم التنمية الصناعية والتعدينية، وترسيخ مكانة موريتانيا كمركز طاقة رئيسي في المستقبل في غرب إفريقيا.

سيادة وطنية.. وثقة الشركاء

وستحقق محطة توليد الكهرباء المرتقبة خطوة حاسمة مع توقيع اتفاقيات تمويل المشروع في 30 يونيو 2026. وسيشكل هذا الحدث، الذي يتسم بأهمية رمزية واستراتيجية بالغة، انتقال المشروع إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، وسيؤكد ثقة الشركاء الماليين والمستثمرين في الرؤية التي تتبناها موريتانيا في مجال الطاقة. وبالإضافة إلى أبعادها التعاقدية، سيشكل هذا الحدث علامة فارقة في بناء السيادة الوطنية في مجال الطاقة وفي تعظيم قيمة موارد الغاز في البلاد لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

محطة كهرباء هجينة بقدرة 220 ميغاواط لتسريع التحول الطاقوي

في 25 ديسمبر 2025، وضع رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، حجر الأساس لأول محطة كهرباء هجينة ذات سعة كبيرة يتم إنشاؤها على الإطلاق في موريتانيا. وتقع هذه المنشأة، التي تبلغ طاقتها 220 ميغاوات، جنوب نواكشوط، وتستند إلى مزيج من تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتخزين الطاقة عبر البطاريات.

ويشمل المشروع محطة كهروضوئية بقدرة 160 ميغاوات، ومجمع طاقة رياح بقدرة 60 ميغاوات، بالإضافة إلى نظام تخزين بسعة 370 ميغاوات/ساعة يهدف إلى ضمان استمرارية إمدادات الكهرباء وتلبية احتياجات فترات الاستهلاك المرتفع.

ويُمول هذا المشروع بالكامل من قبل القطاع الخاص في إطار نموذج IPP، ويُمثل استثمارًا يُقدّر بـ 120 مليار أوقية قديمة.

ويتم تنفيذه بفضل شراكة تجمع بين شركة التطوير IWA ENERGY، والمؤسسة المالية الدولية (IFC)، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الشعبي الموريتاني.

وستُضخ الكهرباء المولدة في الشبكة الوطنية عبر محطة تحويل بجهد 225 كيلوفولت، مما سيسهم في تعزيز قدرات النظام الكهربائي الوطني على المدى الطويل.

محرك للتصنيع وتوفير فرص العمل

تتجاوز الفوائد المتوقعة من هذه المشاريع قطاع الطاقة وحده.

ويُعد توفر الكهرباء بوفرة وبشكل موثوق وتنافسي أحد الشروط الأساسية للتنمية الصناعية. ومن المتوقع أن تستفيد قطاعات التعدين والزراعة والصناعة التحويلية والخدمات بشكل مباشر.

وسيؤدي خفض تكلفة الكهرباء، على وجه الخصوص، إلى تحسين القدرة التنافسية للشركات الوطنية وتشجيع استقطاب مستثمرين جدد.

كما ستسهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ونقل الخبرات إلى المهندسين والفنيين الموريتانيين، فضلاً عن تطوير نسيج صناعي محلي مرتبط بأنشطة الطاقة.

طموحات إقليمية ودولية

لا يقتصر التحول الطاقوي الذي أطلقته موريتانيا، على تلبية الاحتياجات الوطنية فحسب، بل يندرج أيضًا في إطار طموح إقليمي ودولي أوسع نطاقًا، إذ بفضل ثروتها الاستثنائية من الموارد المتجددة، تتمتع البلاد بإمكانيات هائلة لإنتاج الكهرباء الخضراء والهيدروجين الأخضر على نطاق واسع.

مركز إقليمي للطاقة النظيفة

وبفضل معدل سطوع الشمس الذي يُعد من أعلى المعدلات في العالم، والرياح التي قد تصل سرعتها إلى 12 متراً في الثانية في بعض المناطق، تمتلك موريتانيا الظروف الطبيعية اللازمة لتصبح مركزاً إقليمياً لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة.

ويجري حالياً تطوير العديد من مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر بالتعاون مع شركاء دوليين. ومن شأن هذه المشاريع أن تتيح، على المدى الطويل، تزويد الأسواق الأوروبية والصناعات الوطنية المستقبلية بالطاقة.

ويدعم هذا التوجه القرب الجغرافي من أوروبا، التي تسير بخطى سريعة نحو التحول الطاقي وتبحث عن مصادر جديدة لتزويدها بالطاقة الخالية من الكربون.

الهيدروجين الأخضر في موريتانيا:

ثروة واعدة ورافعة اقتصادية مهمة في عملية البناء والتنمية

إعداد: صمب الداه السالك

يعتبر الهيدروجين الأخضر العنصر الأكثر وفرة في الكون وحجر الزاوية للتحول نحو اقتصاد خال من الكربون.

وقد ازداد في هذا العصر الاهتمام به لأسباب عدة من ضمنها تسارع التغيرات المناخية التي تهدد كوكب الأرض.

وعلى الرغم من أن الإنتاج التقليدي للهيدروجين يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، فإن التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة قد فتح الباب أمام البحث عن طرق أكثر استدامة لإنتاجه.

ومن هنا ظهر مفهوم «الهيدروجين الأخضر» الذي يتم إنتاجه عبر التحليل الكهربائي للماء باستخدام الطاقة المتجددة.

وتعتبر بلادنا بفضل موقعها الجغرافي المتميز ومواردها الطبيعية الوفيرة خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بيئة مثالية لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

فالشمس تشرق طوال العام والرياح تهب بقوة وباستمرار، مما يوفر طاقة متجددة وفيرة يمكن استغلالها لإنتاج هذا الوقود النظيف.

هذه الإمكانيات الهائلة تضع بلدنا في موقع استراتيجي واعد على المستويين الوطني والدولي في مجال الطاقة.

وهذا الموقع الإستراتيجي وأهمية هذه الطاقة مستقبلا، دفع السلطات العليا للبلد ممثلة في الجهة المعنية (وزارة الطاقة والنفط) إلى التفكير في وضع خطط وبرامج عملية للاستفادة من هذه الطاقة الحيوية المتجددة كثروة اقتصادية مهمة في عملية البناء والتنمية.

عوامل جعلت موريتانيا وجهة مستقبلية واستراتيجية في مجال الهيدروجين الأخضر

تؤهل المقدرات الطبيعية الهائلة والموقع الاستراتيجي لموريتانيا لتصبح مركزا عالميا رائدا في إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر حيث تسعى البلاد لجذب الاستثمارات العالمية عبر توفير إطار تشريعي متطور وتقليل الانبعاثات الكربونية.

ومن أهم العوامل التي تجعل موريتانيا مركزا عالميا مستقبليا للطاقة المتجددة:

- الموارد الطبيعية الاستثنائية: تتمتع البلاد بقدرة إنتاجية هائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تتجاوز 4500 جيجا وات مع سطوع شمسي ممتاز وسرعة رياح مثالية تضمن إنتاج الهيدروجين.
- الموقع الجغرافي القريب: تقع موريتانيا على مقربة جغرافية مباشرة من الأسواق الأوروبية مما يسهل عمليات التصدير عبر

موانئها الحيوية مثل: ميناء انواذيبو لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

- الأطر القانونية والتشريعية: حيث صادقت الحكومة على مدونة خاصة وقانون متكامل للهيدروجين الأخضر مما يوفر بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للشركاء الدوليين.

- الشراكات الدولية الضخمة: نجحت في استقطاب اهتمام وتوقيع مذكرات تفاهم مع كبرى الشركات العالمية (مثل: شاريوت أنيرجي وكوب اكلوبل) لتطوير مشاريع عملاقة لإنتاج «الأمونيا» الخضراء.

- الاحتياطات الداعمة: تتوفر موريتانيا على احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي مما يوفر قاعدة قوية يمكن استغلالها حاليا في إنتاج الهيدروجين الأزرق كخطوة انتقالية نحو الاقتصاد الأخضر المتكاملة.

كل هذه المزايا الأساسية جعلت موريتانيا مركزا عالميا مستقبليا واستراتيجيا للهيدروجين الأخضر كما جعلتها من جهة أخرى تدخل سوق المنافسة دوليا وإفريقيا نظرا لموقعها الاستراتيجي وجودة مواردها الطبيعية الاستثنائية.

المشاريع والاستثمارات

تشهد موريتانيا طفرة استثمارية غير مسبوقة في قطاع الهيدروجين الأخضر. حيث تتنافس الشركات العالمية الكبرى لضمان حصتها في هذا السوق الواعد. وعلى الرغم من أن الأرقام الدقيقة للاستثمارات مازالت قيد التجديد في هذه المرحلة المبكرة إلا أن حجمها يعد كبيرا ويعكس الثقة الكبيرة في إمكانيات البلاد. وتم توقيع اتفاقيات وسلسلة مذكرات مع شركات عالمية رائدة لتطوير مشاريع ضخمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومن أبرز هذه المشاريع:

- مشروع « أمان»: بقيادة شركة «سي دبليو بي» يستهدف إنتاج 30 جيجاوات بحلول عام 2030 بتكلفة إجمالية تقدر ب 40 مليون دولار.

- مشروع «نور» :بالشراكة مع شركتي شاريوت البريطانية وتوتال الفرنسية يهدف إلى إنتاج 10 جيجاوات.

- مشروع « أرن» يستهدف أيضا إنتاج 10 جيجا وات.

- مشروع «بيبي»: لايزال في مراحله الأولية لكنه يطمح إلى تحقيق طاقة إنتاجية تصل إلى 30 جيجاوات.

بالإضافة إلى ذلك وقعت موريتانيا مؤخرا اتفاقا ضخما مع تحالف يضم شركات مصرية وإماراتية وألمانية بقيمة 34 مليار دولار لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

هذه المشاريع الطموحة تؤكد أن موريتانيا تسعى بجدية لتصبح مركزا عالميا لإنتاج الهيدروجين الأخضر مستفيدة من مواردها الطبيعية الغنية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وموقعها الجغرافي الاستراتيجي القريب من السوق الأوروبي.

ركائز الإطار التنظيمي للهيدروجين الأخضر

يرتكز الإطار التنظيمي للهيدروجين الأخضر في موريتانيا على «مدونة الهيدروجين الأخضر» الرائدة إفريقيا والتي تدار وتنفذ عبر الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر. ويهدف هذا الإطار إلى جذب الاستثمارات الدولية وتسهيل الإجراءات عبر نظام «الشباك الموحد» لدعم مشاريع ضخمة مثل مشروع «نور».

وتتضمن الركائز الأساسية لهذا الإطار ما يلي :

- مدونة الهيدروجين الأخضر: إطار تشريعي متكامل يعد الأول من نوعه في إفريقيا صمم ليوفر مرونة وحوكمة مستقرة لمواكبة التطورات العالمية.

- تسهيل الاستثمار: تتولى الوكالة إدارة أدوات مبتكرة لتقليل المخاطر على المطورين أبرزها «الشباك الموحد» لانجاز المعاملات وإطلاق «السجل العقاري للهيدروجين الأخضر».

- الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر: هيئة حكومية تم تأسيسها لتكون المظلة الموحدة والمرجعية التنظيمية للقطاع.

- نظام المزادات التنافسية: إرساء قواعد قانونية لتنظيم مزادات شفافة وإصدار نماذج موحدة للمناقصات تعزز من جاذبية البلاد الاستثمارية.

الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر ومهامها

أسست الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر في موريتانيا لتكون إطارا مؤسسيا وتنظيميا وتشغيليا موحدا يشرف على تطوير قطاع الطاقة النظيفة.

وتهدف الوكالة التي أعلن عنها مجلس الوزراء وأقرتها وزارة الطاقة والنفط في 19مايو 2026، إلى تحويل موريتانيا إلى قطب عالمي رائد للطاقة النظيفة.

وترتكز هيكلة الوكالة ومهامها على العناصر الأساسية التالية:

- مظلة تنظيمية موحدة: تعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية وتنسيق تدخلات مختلف الفاعلين في القطاع لجذب الاستثمارات الأجنبية.

- أدوات رقمية مبتكرة: تدير الوكالة «الشباك الموحد» لخدمة المستثمرين بالإضافة إلى «السجل العقاري للهيدروجين الأخضر» لتوفير مرونة وسرعة في تنفيذ المشاريع.

- صندوق الهيدروجين الأخضر: يتضمن القانون إنشاء صندوق مالي مخصص لدعم الابتكار وتطوير وتنفيذ توجهات القطاع.

- منظومة الاعتماد: تشرف الوكالة على اعتماد الكفاءات المحلية والشركات الوطنية لضمان توافقها مع المعايير الدولية.
- تشريعات رائدة: تعتمد موريتانيا قانونا خاصا بالهيدروجين الأخضر يعد من أوائل التشريعات في إفريقيا.

بفضل موقعها الاستراتيجي فإن موريتانيا مؤهلة لأن تكون عنصرا فاعلا ورئيسيا في السوق الدولية وتعمل حاليا على تطوير عدة مشاريع كبرى لإنتاج «الأمونيا» الخضراء وتصديرها.

التعاون الدولي الموريتاني (الشراكات) والمؤسسات العالمية الداعمة

تقود موريتانيا تحول الطاقة في إفريقيا عبر شراكات دولية إستراتيجية بهدف إنتاج 12.5مليون طن سنويا بحلول عام 2035 وترتكز هذه الجهود على تعاون وثيق مع كبرى الشركات والمؤسسات العالمية لتمويل وبناء مشاريع ضخمة بفضل الإطار القانوني الجاذب الذي أقرته البلاد.

ومن أبرز المشاريع و الشركات الدولية :

- مشروع «أمان»: بالشراكة مع شركة «كاوب اغلوبال» لتطوير 30 جيجاوات من الطاقة المتجددة لإنتاج 1.7 مليون طن من الهيدروجين الأخضر و10 ملايين طن من الأمونيا سنويا.
- مشروع «نور»: بالشراكة مع شركات مثل: شاريوت وتوتال إيرين ويهدف لتطوير مايصل إلى 10 جيجاوات لإنتاج الهيدروجين والأمونيا حيث تصنف الدراسات المشروع كأحد أكبر مشاريع الهيدروجين في العالم.
- مشروع «مسامير»: بالتعاون مع شركات مصدر الإماراتية «إنفينيتي» وكونجوتا لإنتاج الهيدروجين على نطاق واسع.

وفيما يخص المؤسسات الدولية الداعمة، يحظى القطاع بدعم مالي وتقني من تحالف دولي يضم:

- الإتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون في إنتاج الطاقة المستدامة وتصديرها.
- مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في تطوير الأطر التنظيمية والمناقصات.
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية لدعم البنية التحتية وتأهيل الكفاءات.

دور فاعل في سوق الطاقة

إعداد/ سيدي مرب

شهدت العقود الأخيرة تحولات استراتيجية، بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. ومن أبرز هذه التحولات الانتقال إلى الاضطلاع بدور نشط في سوق الطاقة، وتسريع تطوير موارد الغاز الطبيعي، ولا سيما مشروع السلحفاة الكبير «أحميم» بالشراكة مع السنغال، وترسيخ مكانة موريتانيا كمصدر للغاز الطبيعي المسال (LNG)، بدلاً من الاعتماد حصرياً على الاستهلاك المحلي.

ويجب في هذا السياق النظر إلى تعزيز الأمن الطاقي الداخلي، وتطوير إنتاج الكهرباء بفضل محطات الطاقة قيد الإنشاء، مما سيؤدي إلى قدرة إنتاجية إجمالية غير مسبوقة تبلغ 76 و220 و300 و230 ميغاوات. ويمثل هذا ضعف إجمالي الإنتاج الذي تحقق خلال الستين عامًا الماضية..

إن تحقيق هذه الرؤية، القائمة على التعاون بين قطاعات الغاز والهيدروجين والتعدين، سيجعل من موريتانيا مركزًا طاقيًا رئيسيًا.

تتولى وزارة الطاقة والنفط مسؤولية صياغة وتنفيذ السياسة العامة للحكومة في قطاع الطاقة، بما يشمل الكهرباء والبترول (الهيدروكربونات، والاستكشاف، وإدارة المشاريع). وتشرف الوزارة على وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية التي تهدف إلى تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لاستخدام الموارد الوطنية، مع الالتزام بالمعايير البيئية وضمان التحول في مجال الطاقة.

تطوير أنظمة الإنتاج

تتوزع مسؤوليات الوزارة بين عدة قطاعات رئيسية: القطاع الأول هو قطاع الطاقة، الذي يركز على تنظيم وتطوير أنظمة إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها؛ وتنفيذ برامج كهربة شاملة (خاصة في المناطق الريفية)؛ وتطوير مصادر الطاقة المتجددة؛ وتنظيم ومتابعة سوق المنتجات النفطية المكررة، بما في ذلك التكرير والتخزين والتوزيع.

والقطاع الثاني هو قطاع النفط والغاز، الذي يشرف على عمليات الاستكشاف، ويدير سلسلة توريد النفط الخام، ويضمن إمداد البلاد بالمنتجات النفطية والغازية، ويطور مشاريع الهيدروجين الأخضر.

تفعيل طاقات المستقبل

لضمان تنفيذ هذه السياسات، تمارس الوزارة رقابة مباشرة على مجموعة «صوملك» للكهرباء، والشركة الموريتانية للهيدروكربونات، والشركة الموريتانية لصناعات التكرير، بالإضافة

إلى الوكالة الوطنية للهيدروجين؛ مما يمنح الوزارة دورًا مزدوجًا يجمع بين التشريع والتنظيم من جهة، وبين توجيه الاستثمارات التشغيلية وتطوير مصادر الطاقة المستقبلية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يندرج مشروع المرسوم الذي يعدل بعض أحكام المرسوم رقم 2025-022 بتاريخ 24 فبراير 2025، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 2022-027 بتاريخ 12 ديسمبر 2022، والذي يُعرف بقانون الكهرباء.

و تنص المادة 110 منه على أنه بموجب المادة 92 من قانون الكهرباء، ستكتمل عملية إعادة هيكلة شركة SOMELEC في 24 فبراير 2026.

كما يهدف مشروع المرسوم إلى توفير أساس قانوني لأنشطة شركة SOMELEC الأم خلال الفترة ا لا نتقا لية .

مشروع توسيع مخزونات الهيدروكربونات

تعمل عملية إعادة الهيكلة الجارية على تحويل المشغل التاريخي إلى مجموعة مبنية على أربع شركات منفصلة:

- شركة «صوملك» الأم (شركة قابضة): مسؤولة عن التنسيق والتوجيه ا لا ستر ا تيجي .

مجموعة «صوملك»: كيان مخصص حصريًا لإنتاج الكهرباء. شركتان تابعتان أخريان: مخصصتان لأنشطة النقل والتوزيع. ويأتي هذا التحول في إطار قانون الكهرباء ويصاحبه تعزيز للبنى التحتية، بما في ذلك على وجه ا لخصو ص :

- مشروع لتوسيع مخزونات الهيدروكربونات في نواكشوط بمقدار 100,000 متر مكعب وبرامج لدعم الوصول إلى الطاقة النظيفة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

وفي السياق نفسه، تم اعتماد مشروع المرسوم الذي يعدل بعض أحكام المرسوم المتعلق بتنفيذ قانون الكهرباء. ويأتي ذلك في إطار الإصلاحات التي يشهدها قطاع الطاقة، ولا سيما إعادة هيكلة الشركة الموريتانية للكهرباء (SOMELEC).

وبذلك، تؤكد وزارة الطاقة أن النص يوفر أساسًا قانونيًا يمكّن شركة SOMELEC من إدارة عملية انتقالها بشكل سليم. وينص إنشاء مجموعة SOMELEC على توزيع الأصول العقارية والمنقولة، فضلاً عن موظفيها ومواردها الأخرى، وفقًا للغرض منها وطبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون المتعلق بقانون التجارة.

الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر

تمت دراسة مشروع القانون الذي ينظم عمل الوكالة الوطنية للهيدروجين الأخضر. وستعمل هذه الوكالة كمرجع تنظيمي يضمن تبسيط الإجراءات الإدارية. وستتولى الوكالة إدارة أدوات مبتكرة تساهم في خفض التكاليف والمخاطر التي يواجهها المطورون، ولا سيما إنشاء «نافذة واحدة» و«سجل للهيدروجين الأخضر»، مما يمنح المشاريع المرونة وسرعة التنفيذ.

وبالنسبة لنظام تصنيف واعتماد الشركات الوطنية، تم عرض المرسوم الذي يحدد آليات وإجراءات تأهيل واعتماد الكفاءات المحلية، ومدى توافقها مع المعايير الدولية في مجال الإدارة البيئية والاجتماعية.

وتشكل هذه الآلية ضمانة قوية للمستثمرين الأجانب من خلال توفير سلسلة إمداد محلية موثوقة ومؤهلة ومعتمدة ومعترف بها في مجالات كالبناء والصيانة، والصحة والسلامة والبيئة.

الوكـــالة الموريتانية للأنباء

Agence Mauritanienne d'Information